دور حرف الجر في تحويل التركيب
وأثره في نقل الوظيفة النحوية

دكتور / ممدوح عبد الرحمن الرَّمَّالي

رئيس قسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم - جامعة المنيا

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيم

إهـــداء

إلـــى معلمتي الأصيلة السيدة / جليلة حسنين منصور التي علمتني أبجديات الحياة والمعرفة،وشمعتي التي تضيئ لي السبيل بعد أن أظلمت عيناي وشراعي الذي يشق لي الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبيّ ، وكهفي الذي أخفـــي فيه ضعفي عن أعين الناس ، وساعدي وعوني يوم لم ينفعني جهدي واجتهادي ، وصديقتي بعد أن دفنت أصحابي في التراب ومركبي الذي يقلني بعد أن ضاق الطريق بقدميّ

فعدت كذي رجلين ، رجل صحيحة

ورجل رمى فيها الزمان فشلّت

وكنت كذات الظلع لما تحاملت

على ظلعها بعد العثار استقلت

١-[أ] أهداف البحث :

[١] يهـدف هـذا البحـث إلى إلقاء الضوء على بعض التراكيب في العربية التي تحولـت من أصل افترضه النحويون العرب من خلال نظريتهم التي تقوم علـى افتراض " أصل " مقدر ، وتركيب ظاهر منطوق أو مكتوب يحاكم إلى ذلك "الأصل" المقدر من خلال عدد من القواعد التي تحكم هذه العلاقة.

[٢] يهـدف هـذا البحـث إلى بيان أن هناك توافقاً في النسق الفكرى لتناول نحاة العربـية وصرفييها لظاهرتى زوائد الفعل من ناحية ، وحروف الجر من ناحـية أخـرى ؛ إذ رصـدوا لكـل منها مجموعة من المعانى تؤديها في الاسـتعمال مـن ناحـية كما تؤدى بعضها معانى بعضها الآخر من ناحية أخرى في إطار الاتساع .

[٣] لجـوء العربـية في استعمال حروف الجر إلى رخص تركيبية اعتماداً على المعنى ، وتدل هذه الرخص على أن التراكيب العربية اتسمت بقدر لا بأس به من الحركة المنظمة .

[٤] ألفـت العربـية لكل نوع من النسب النحوية حالة إعرابية وعلامات إعرابية معينة ، لكنها مع هذا سمحت بتغير الحالة إذا كانت النسب محفوظة .

[٥] ودور النسـبة ثابـت في حقيقة العلاقة بين المنصوبات أو بعضها على الأقل والمجـرورات ؛ إذ اعـتقد النحويون أن ما سوى العمد من الفضلات حقه النصب ؛ لأن العرب أرادت أن تميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ، ولم يكن بقى من الحركات غير الكسر ، فميز به مع كونه منصوب المحل ... فـإن سـقط الحرف ظهر الإعراب المحلى في هذه الفضلة نحو قوله تعـالى : ﴿ *وامسـحوا برءوسكم وأرجلكم* ﴾ [١] بنصب " أرجل " ، وكأن الجـر السطحى هو غطاء لنصب يكمن في عمق التراكيب ، بدليل ظهوره إذا ما سقط حرف الجر ، فالمجرور مجرور إلى حين .

والنصب على نزع الخافض ، والعطف بالنصب على المجرور ، وحروف الجـــر الزائدة والتشابه بين علامات النصب والجر ، وهذه الظاهرة لها ما يبررها من واقع اللغة وأوضاعها التركيبية .

[٦] إن حالـــة النصـــب ما هى إلا تعبير شكلى عن حالة جر كامنة ؛ فـ " من " البيانـــية مســـتترة فـــي تراكيب التمييز ، وما الاستغناء عنها إلا نوع من الـــتخفف والاختصـــار والتوســـع ، الأمر الذي لحظ في منصوبات أخرى كالمفعول له ، والمفعول معه .

[ب] أهمية البحث :

تتمـــثل أهمـــية هذا البحث في بيان أن الفكر النحوى العربي جمع إلى حدٍ كبير بين النظرتين : النظرة التي ترى للتراكيب نظماً وأوضاعاً شكلية فترصدها ، والـــنظرة التـــي تـــتعمق هذه التراكيب الخارجية لتصل إلى ما تحتها من تراكيب داخلـــية اهتداءً بعمق التراكيب الذي يمد به المعنى ، كما أنها تدور مع التحويلات المختلفة للتراكيب لترى إلى أي مدى بعدت هذه التحويلات بالتراكيب عن المعنى الذى خول العرب لهذه التراكيب أن تؤديه .

[ج] مشكلة البحث :

كـــل حـــرف يعد كلمة ذات دلالة معينة ، ويذهب ابن جنى مع أستاذه أبي علـــى الفارســـي إلى أن حذف الحروف ليس بالقياس ، وذلك " أن الحروف إنما دخلـــت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً ، واختصار المختصر إجحاف به " (٢) .

بـــيد أن هـــذا القـــياس العقلى لا يتفق مع واقع اللغة التي ورد فيها حذف للحروف في مواضع كثيرة ، واللغة لا تخضع في ظواهرها لمنطق العقل ، وهذا الواقع اللغوي هو الذي حمل ابن جنى على أن يقول : " هذا هو القياس ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها ومع ذلك فقد حذفت تارة وزيدت تارة أخرى " (٣) .

وفـــي بعـــض المواضـــع يكثر حذف الحروف حتى يصبح - عند النحاة - موضعاً قياسياً للحذف ، وبعضها يقل فيه الحذف أو يندر فيقصرونه على السماع .

حذف حرف الجر عند ذكر مثله في السياق:

المشـــهور عـــند النحاة أن حذف الجار مقصور على السماع وغير مطرد وذلك ، نحو قول الشاعر :

إذا قيل أي الناس شر قبيلة

أشارت كليب بالأكف الأصابع

التقدير : أشارت إلى كليب ، حيث حذف الجار وأبقى عمله .

إن سعة الكلام - مع كثرتها وعدم وقوعها تحت دائرة الحصر - أي الانتقال من مستوى إلى مستوى ، أو التجاوز في إيقاع العلاقات النحوية بين ما لا تقع فيه عـــادة ، أو إن شـــئنا كسر قانون الاختيار بين المفردات بالطريقة المسموح بها لا يسوّغه إلا فهم المخاطب ، ومعنى ذلك أن هناك اتفاقاً بين المتكلم والمخاطب عقده الاتفاق اللغوي ونظامه وقوانينه على علاقات لغوية معينة عندما تجرى في مجالها المألوف يكون لذلك دلالة خاصة ، وعندما لا تجرى في مجالاتها المألوفة- ويكون ذلـــك أيضاً بقانون خاص - فإنه يشترط أن يكون المخاطب فاهماً للمعنى ، لا يفهم المخاطـــب ذلك إلا إذا كان التجوز أو كسر الاختيار من العرف اللغوي ، أي من ســـليقة المتكلم والمستمع معاً وكفاية كل منهما اللغوية ، وهذا هو الجانب الإبداعى في اللغة .

وعلى المعنى تقع المسئولية الكبرى في التقريب بين النصب والجر - مثلاً - ، وفـــي عقد أواصر القربى بين المواقع النحوية التي تتقاسمها - عادة - حالات إعرابـــية تـــبدو - شكلاً - مختلفة ، بل إن المعنى يقرب بين العناصر المختلفة في الصيغة والمدلول .

وكلمـــة [الشـــكل] يراد بها كل ما يتعلق بالإطار الخارجى للتركيب من عناصر مفردة لها رصف ، وترتيب ، ومواقع ذات حالات إعرابية معينة .

[د] وسائل المعالجة:

يحتاج متكلمو أية لغة إلى نوعين من المقدرة أو الكفاءة :

[١] مقـــدرة تمكـــنهم مـــن حفظ عدد من مفردات معجم اللغة المعينة ، وتؤهلهم لاستعمال تصريفاتها وخصائصها التركيبية المستعملة فيها .

[٢] مقـــدرة تمكنهم من فهم العلاقات المنطقية بين ما تدل عليه الدوال في اللغة ، وهـــي التـــي تجعل الكلام في اللغة مقبولاً منطقياً ، كما تعين المتكلم على استعمال اللغة استعمالاً سليماً فهماً وإفهاماً .

وفـــي مجـــال تحليل الجملة أدرك النحويون العرب أهمية المعنى المعجمي والمعـــنى الوظيفـــي ، فكانت خطوطهم العامة التعويل على المعنى وصحة الشكل واســـتقامته ، ومراعاة الضغوط الممارسة على تحديد ظهور الكلمات متجاورة ، والرجوع إلى الأصول المقدرة للتركيب ، وطريقة النحويين العرب في التحليل أو الإعراب عنيت بالبيان التصنيفي مفصلاً مع البيان الوظيفي للمفردات والمركبات.

وهناك قواعد تركيبية خاصة للعلاقات النحوية التجريدية ، وسواء أكان هذا التركيب يكوّن جملة أم مركباً اسمياً في جملة مثل [المضاف + المضاف إليه] و [الاسم + تمييزه] إلى آخر هذه التوزيعات الوظيفية المختلفة .

وهـــذه الـــتوزيعات لها جانبان : تجريدي ذهني ، وواقعي فعلي ، وعندما تكون تجريدية تتضمن نوعاً من الدلالة المهمة مثل : الفاعلية والمفعولية والظرفية والحالية ... إلخ .

وهـــذه الأنماط التجريدية محددة ويمكن حصرها ؛ لأنها أمور كلية ، غير أنهـــا - علـــى حـــد تعبـــير ابن هشام - " يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية " (٤) ، وهذه الصور الجزئية التي أشار إليها ابن هشام أشار إليها من قبل عبد القاهر الجرجاني تحت مصطلح " الفروق والوجوه " حيث يبين أن مدار النظم قائم على أمرين :

[أ] معاني النحو وهي العلاقات الوظيفية بين الكلمات في الجملة .

[ب] الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه .

ويقول بعد ذلك " فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها " (٥) .

ومهمة النحو أن يربط بين القاعدة المحددة والمثال الكلامى الذي لا ينحصر فيضــع يــداً علــى هذه ويداً على تلك ، مع مراعاة أن القواعد النحوية المنظمة للعلاقات التركيبية نابعة في أساسها من ملاحظة الأمثلة الكلامية غير المحصورة وفهمها ، فهناك إذن جدل حيّ فعّال بين القاعدة والحدث الكلامى المصوغ وفقاً لها . وتخــتزن عقــول أبــناء اللغة هذه القاعدة وينتجون بها ما لا يحصى من الجمل ،ســواء سمعوها من قبل أم لم يسمعوها ، ونختص من الفوارق التركيبية في هذا البحــث حــرف الجر نجعله معياراً للوظيفة النحوية ، سواء في حالة ثبوته أم في حالة حذفه ، فالإضافة تأتى بمعنى " من " :

كأنّ على الكتِفَيْنِ مِنْهُ إذا انتحى

مَدَاكَ عَرُوسٍ أو صَرَايَةَ حَنْظَلِ (٦)

نقل السيوطى أن ابن كيسان ، والسيرافى قد استشهدا بصدر البيت على أن الإضــافة تكون بمعنى " مِنْ " إذا كان الأول بعض الثاني (٧) ، بدليل ظهورها في قوله : ...الكتفين منه ... فجاءت " مِنْ " فاصلة بين المضاف ، والمضاف إليه ولو حذفها ، وأضاف لقال " كتفيه " ، ومن ثم ظهورها يثبت أن الإضافة في هذا النوع بمعنى " مِنْ " .

رأى د. الفاســى الفهرى (٨) أن ظاهرة الجر ظاهرة بنيوية ، وهذا المفهوم يقرب إلى الأذهان دور حرف الجر في تغير هيئة التركيب ، فاقترح أن الجر في العربية بنيوى ، وليس محورياً ، خلافاً لما اقترحه " تشومسكى " (٩) وبين أنه ينتج عن هذا التنوع في الإسناد تنوع في الرتبة .

فالعــرب جــاورت بيــن الألفاظ ، وربطت بينها بلحمة النسب ، وأسندت بعضــها إلــى البعض الآخر ، وألبست هذه الألفاظ أثواباً إعرابية مختلفة ، فكان المضــاف إلــيه مجــروراً بنسبته إلى المضاف ، وإسناد كل منها إلى الآخر هما المسئولان عن هذه النهايات الإعرابية المعينة .

وكذلــك العلاقة بين الفعل وحرف الجر هي علاقة إضافية ، وليست علاقة عضوية لازمة ضرورية : لصحة التركيب من الناحيتين النحوية والدلالية .

وتظهر هذه العلاقة مع الأفعال القاصرة وهي التي تكتفى بفاعلها ... وهذا الــنمط مــن الأفعال إذا استعمل معه حرف جر كانت علاقته بالفعل علاقة حرة ، مــثل : اهتز الماء في جريانه [١٠] ، وقع الشيء على الأرض وقوعاً [١١] ، انسل في عَدْوه [١٢] ، لحن فلان في كلامه [١٣] ، قد طوى من الجوع [١٤] ، وهذا النمط من الأفعال قد سماه ابن عصفور بــ " الأفعال غير المتعدية التعدي الاصطلاحى " ويقصد بها الأفعال التي لا تتعدى إلى المفعول به مطلقاً ، أو بمعنى آخر المكتفية بفاعلها ، ثم جاء " ابن هشام " [١٥] ، وفصل فيها القول ، وقدم لها علامات دلالية وأخــرى صــرفية ، قال : " وقد قسمت الأفعال بحسب المفعول به تقسيماً بديعاً ، فذكــرت منها : ما لا يطلب مفعولاً به البتة وذكرت له علامات : إحداها أنه يدل علــى حــدوث ذات الفعل ، كقولك : " حدث أمْرٌ ، عرض سَفَر ، نبت الزرعُ ، حصل الخِصبُ " ، وقوله :

إذا كان الشتاء فأدفئونى   فإن الشيخ يهرمه الشتاء

فــإذا قلــت فإنك تقول : " حدث لى أمر ، عرض لى سفرٌ " فهذا الظرف صفة المرفوع المتأخر ، تقدم عليه فصار حالاً ، فتعلقه أولاً وأخيراً بمحذوف وهو الكــون المطلــق ، أو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لأجله ، والكلام في المفعول به " .

[هـ] منهج البحث :

منهج هذا البحث وصفي يعتمد على رصد الفوارق التركيبية والأسلوبية ، من خلال سلوك حرف الجر في التراكيب المختلفة .

٢- أ- سلوك حرف الجر :

يسلك حرف الجر في التراكيب العربية مسلكين أحدهما لا تستطيع فيه أن تحكم بزيادة حرف الجر وهو مسلك دلالي والآخر نحوي إعرابي يكون فيه الاسم الذي يليه متخذاً وظيفة نحوية تختص بالرفع كالابتداء مثلاً ، ومن خلالها نستطيع الحكم بزيادة الحرف عن دوره النحوي الإعرابي ويبقى تأثيره اللفظي على ما يليه من أسماء .

(من) الزائدة قبل المفعول المطلق :

يكثر دوران " من " في لغة العرب ويتسع تصرفها وتتشعب معانيها ، فمن بين هذا التصرف وقوعها زائدة في الجملة ، بحيث يستقيم المعنى بدونها .

وحول زيادتها في الجملة كانت هناك آراء للنحاة ، فهل تقع من زائدة مطلقاً أو تقع زائدة بشروط .

فتزاد (من) لتخصيص العموم أو لمجرد التوكيد بعد نفي أو شبهه جارة لنكرة وهذه النكرة تكون فاعلاً أو مبتدأ أو مفعولاً به .

فمن ذلك قوله - تعالى - ﴿ هل من خالق غير الله ﴾ (١٦) ، ﴿ ما لكم من آية غيره ﴾ (١٧) ، ﴿ *مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ* ﴾ (١٨) ، ﴿ *هَلْ مِن مَّزِيدٍ* ﴾ (١٩) ، ﴿ *فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء* ﴾ (٢٠) ، وكان القياس أن تكون مزيدة في المنصوب ؛ لأن حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية إنها توصل الأفعال إلى الأسماء وتوقعها عليها ، فإذا قلت : " مررت بزيد " أوقعت الباء المرور عليه ، كذا إذا قلت "خرجت من البصرة " ، كانت (من) معلقة الخروج بالبصرة ،وإذا كانت (من)

موضـــوعة لمعـــنى المفعولية كان دخولها في حال الزيادة على المنصوب أقيس لجعلك حال الزيادة تابعة لحال الأصل .

فقولك : " ما رأيت من رجل "،أحسن من قولك : ما جاءني من أحد" (٢١) .

وتـــؤدي زيـــادة (من) إلى تغيير الحركة الإعرابية على آخر الكلمة التي تلـــيها ، مـــع احتفاظ تلك الكلمة بموقعها الإعرابي ، كقولنا " ما جاءني من أحد " كلمـــة (أحـــد) هنا فاعل ، وهذا هو موقعه الإعرابي الذي لم تستطع " من " أن تغيره ، فهو لم يصبح اسماً مجروراً بها مثلاً ، أما ما غيرته فهو أننا حين إعرابه فـــي التطبيق النحوى نقول " فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد " ، والذي دفعنا إلى تقدير الحركة ، أي الضمة ، هـــو أن الصـــوت لا يمكـــن نطقـــه في حالة وجود صائتين قصيرين مختلفين ، بالإضافة إلى تنوين التنكير .

ونحـــاة البصرة حين درسوا أنماط زيادة هذا الحرف توصلوا إلى شرطين يجـــب وجودهمـــا فـــي الأغلب الأعم حين الحكم على زيادته " أحدهما: أن يكون المجـــرور بها نكرة . الثاني : أن يسبقها نفى أو شبهة ، والمراد بشبهة النفى النهي نحو: لا تضرب من أحد ، والاستفهام نحو : هل جاءك من أحد " (٢٢) .

ولا يرى المبرد زيادة " من " (٢٣)، وإذا كان كلامه يدلنا على إنكاره لزيادة " من " ، فإنه في مواضع أخرى من المقتضب قد صرّح بزيادتها : " وأما الزائدة التـــي دخلوها في الكلام كسقوطها كقول الله عز وجل : ﴿ *أن ينزل عليكم من خير من ربّكم* ﴾ (٢٤) ، إنما هو (خير) ، ولكنها توكيد ، ومثل ذلك قول الشاعر :

جزيتك ضعف الود لما استثبته

وما إنْ جزاك الضعف من أحدٍ قبلى

فهذا موضع زيادتها ، إلا إنك دللت فيه على أنه للنكرات دون المعارف "(٢٥) .

ولقد ذكر النحاة عدة شواهد لزيادة " من " ، فهى تدخل على المفعول به ، فتحو له مـــن حيث الحركة الإعرابية من حالة الفتح إلى حالة الكسر ، وذلك نحو

قولـــه تعالى : ﴿ *ما أريد منهم من رزقٍ* ﴾ (٢٦) ، ما أريد منهم من رزق [نافية ، فعل ، جار ومجرور ، حرف جر زائد ، مفعول به] .

مـــا أريـــد منهم رزقاً [نافية ، فعل ، جار ومجرور ، مفعول به] ، وذلك يدل على :

[١] أن هناك حرفاً زائداً .

[٢] أن هذا الحرف قد كان له أثر في الآية الكريمة .

[٣] أن الأصل المقدر قد استغنينا فيه عن حرف الجر .

[٤] أن المفعـــول به ظهرت حركته الإعرابية ، ولم تعد مقدرة في الأصل المقدر .

وقـــد تدخـــل " من " الزائدة على الفاعل ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ *إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين* ﴾ (٢٧) ، " من " الأولى زائدة لتوكيد النفى ، وإفادة معنى الاستغراق ، والثانية للتبعيض (٢٨) .

مـــا سبقكم بها من أحد [نافية ،فعل ، مفعول به ، جار ومجرور ، حرف جر زائد ، فاعل] .

البـــاء :

وهـــذا حرف آخر من حروف الجر أشار النحاة إلى وروده زائداً ، والباء الزائدة في قوله تعالى : ﴿ *أليس الله بكافٍ عبده* ﴾ (٢٩) ، والأصل المقدر له عند النحاة : " أليس الله كافياً عبده " .

ويمكن تحليل الآية الكريمة ، وأصلها المقدر على النحو التالي :﴿ *أليس الله بكافٍ عبده* ﴾ ، [حرف استفهام ، فعل ناسخ ، اسم ليس ، حرف جر زائد ، خبر ليس ، مفعول به ، مضاف إليه] .

﴿ *أليس الله كافياً عبده* ﴾ [حرف استفهام ، فعل ناسخ ، اسم ليس ، خبر ليس ، مفعول به ، مضاف إليه]

وما حدث هو :

[١] حذف الباء الزائدة ؛ إذ إن دخولها كخروجها نحوياً .

[٢] ظهور علامة النصب في خبر (ليس) .

ودخول الباء في خبر (ليس) في الآية فيه توكيد ، فقولنا " ما أنا بمنطلق ولست بذاهب ، أراد أن يكون مؤكداً حيث نفى الانطلاق والذهاب " (٣٠) .

وقد أشار النحاة إلى عدة أمور بخصوص زيادة " الباء " يمكن إجمالها في النقاط التالية :

[١] تزاد الباء في خبر " ليس " لتأكيد النفى (٣١) .

[٢] تـزاد الباء مع الفاعل ، نحو : ﴿ ***كفى بالله شهيداً بينى وبينكم*** ﴾ (٣٢) ، إنما هي كفى الله ، ولكنك لما أدخلت الباء عملت (٣٣) .

وقـد تحـول الباء إلى موضع آخر دون الفاعل ، وإلى هذا أشار ابن جنى حين توقف أمام قول الشاعر :

إذا لاقيت قوماً فاسأليهم كفى قوماً بصاحبهم خبير

" وهـذا المقلـوب معـناه : كفى بقومٍ خبيراً صاحبهم " ، فجعل الباء في الصاحب ، وموضعها أن تكون في قوم ؛ إذ هم الفاعلون في المعنى " (٣٤) .

[٣] وزيـادة الباء مع فاعل " كفى " ليست ظاهرة مطردة ، قال سيبويه : "وكذلك كفـى بالشـيء ، لـو ألقـى الـباء استقام الكلام " وقال الشاعر عبد بنى الحسحاس :

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً (٣٥) .

وقد تزاد مع المفعول : قال حسان بن ثابت :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حبُّ النبيّ محمدٍ إيانا

أي : كفانا (٣٦)

[٤] هناك مواضع تزاد فيها الباء تعد غريبة ، ومن ذلك قول الشاعر :

فأصبحن لا يسألنه عن بما به

أصعد في علو الهوى أم تصوّبا

قال أبو الفتح : " فإنه زاد الباء ، وفصل بها بين عن وما جرته ، وهذا من غريب مواضعها " (٣٧) .

[٥] تـــزاد الباء مع المبتدأ ، فقولك : " بحسبك قول السوء ، كأنك قلت حسبك قول السوء " (٣٨) .

وقال الشاعر :

حسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غنيّ مضر

والمراد حسبك ، قال الله تعالى : ﴿ ***يا أيها النبيُّ حسبُكَ اللهُ ومنِ اتّبَعكَ من المؤمنينَ*** ﴾ (٣٩) ، وزادها مع خبر المبتدأ،قال الله تعالى:﴿ ***جزاء سيئة بمثلها*** ﴾(٤٠) ، وتقديـــره : وجـــزاء ســـيئة مثلها ، دل على ذلك قوله تعالى في موضع آخر : ﴿ ***وجزاء سيئة سيئة مثلها*** ﴾ (٤١) .

[٦] هـــناك مواضع تزاد فيها الباء قليلاً ، وذلك في خبر " لا " نحو قول سواد بن قارب السودسي :

فكنْ لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعةٍ

بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب

وفي خبر مضارع كان المنفية بلم كقول عمرو بن براق الشنفرى الأزدى :

وإن مُدت الأيدى إلى الزادِ لم أكن

بأعجلهم إذْ أجشع القوم أعجل (٤٢)

ويندر زيادتها في خبر " إن ، ولكن ، وليت " (٤٣) .

[٧] وتكـــون الباء زائدة في الحال ، وقد قيل : إن الباء زيدت في الحال المنفية ، وهذه الحال نجدها في قول الشاعر :

فما رجعت بخائبةٍ ركابٌ   *حكيم بن المسيب منتهاها*

أي : فما رجعت خائبة (٤٤)

مواطن زيادة الجار :

ولا يزاد من حروف الجر إلا أربعة ، هي : " ب ، ك ، ل ، من " .

[١] (الكاف) : وزيادتها قليلة جداً ، ثم إنها سماعية لا قياسية .

وقد سمعت مزيدة في خبر " ليس " كقوله تعالى : ﴿ *ليس كمثله شيء* ﴾ ، أي : ليس مثله شيء .

[٢] (اللام) : وقد زيدت سماعاً بين الفعل ومفعوله .

[٣] (من) : وتزاد قياساً في الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ .

ولهـــا في ذلك شروط : أن تسبق بنفي ، أو نهي ، أو استفهام بـــ " هل " ، ثم أن يكون مجرورها نكرة .

[٤] (الباء) : وتزاد في ستة مواضع :

أ- في فاعل " كفى " ، كقوله تعالى : ﴿ *وكفى بالله وليا* ﴾ (٤٥) ، و ﴿ *كفى بالله نصيراً* ﴾ (٤٦) ، وفي فاعل (أفعل به) ، نحو : " أكرمْ بزيدٍ " .

ب- في المفعول به سماعاً بعد الأفعال الآتية : " أخذ ، ألفى ، هزّ ، مسح ، كفـــى ، عـــرف ، علـــم ، درى ، جهل ، سمع ، أحسّ ، أمسك " . نحو : "أخذت بزمام الفرس " ، ﴿ *ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة* ﴾ (٤٧) ، ﴿ *وهزي إليك بجذع النخلة* ﴾ (٤٨) ، ﴿ *فطفق مسحاً بالسوق والأعناق* ﴾ (٤٩) ، كفى بالمرء إثماً أن يحدّث بكل ما سمع ، عرفت بالأمر ، علمت به ، دريت به ، جهلت به ، سمعت به ، أحسست به ، أمسكت بالقلم .

ج- فــي المبتدأ إذا كان لفظ " حسب " ، نحو : " بحسبك درهم " ، أو كان المبــتدأ بعــد لفظ " ناهيك " ، نحو : " ناهيك بخالدٍ شجاعاً " ، أو كان بعد "إذا" الفجائــية ، نحو : "خرجت فإذا بالأستاذ " ، أو بعد " كيف " ، نحو : "كيف بزيدٍ إذا كان كذا وكذا ؟ " .

د- في الحال المنفى عاملها ، وزيادتها هنا سماعية ، ومنهم من قاسها .

وقبل " كي " الناصبة للمضارع ، كقوله تعالى : ﴿ فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْـنُهَا ﴾ [٥٠] ، أي : لكي تَقَرّ عينها ، وقبل لفظ الجلالة في القسم ، نحو :﴿ اللهِ لأجتهدنّ ﴾ ، أي : واللهِ .

وقــبل مميز " كم " الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، نحو " بكم جنيهٍ اشتريت الكتاب ؟ " ، أي : بكم من جنيه .

بعد كلام مشتمل على حرف جر مثله ، وذلك في خمس صور :

[أ] في جواب عن استفهام مشتمل على الجار ، نحو : " من أين جئت ؟ " فيقال في الجواب : " الجامعة " . أي : من الجامعة .

[ب] بعــد همزة الاستفهام المسبوقة بكلام من متكلم آخر فيه حرف الجر ، نحو : "جئت من الجامعة " .

[ج] بعد " إنْ" الشرطية ، نحو : " اذهب بمن شئت ، إنْ زيدٍ ، وإنْ عمروٍ " ، أي : إنْ بزيدٍ ، وإنْ بعمروٍ .

[د] بعــد " هلاّ " ، تقول : تصدقت بدرهم " ، فيقال : " هلاّ دينارٍ ! " ، أي : هلاّ تصدقت بدينارٍ ! .

[هـ] بعد حرف عطف يتلوه كلام يصح أن يجعل جملة لو ذكر الحرف المحذوف ، نحو : " لزيدٍ دارٌ ، عمرو بستان " أي : ولعمروٍ بستان .

ونستطيع أن نقول أن كل أفعال اللغة يثبت فيها هذا المفهوم ، وهذا ما جعل " نقــرة كــار " ، يقول : " وشذ رحبتكَ الدار " أي : رحبت بك الدار ، فلما كثر

اســتعماله حــذف حرف الجر تخفيفاً " (٥١) ، فتعدى الفعل بهذا الشكل شاذ ، لكن كثرة الاستعمال هي التي أباحت ذلك ، فالفعل لازم في الأصل ، تعدى بعد الحذف ، ومع ذلك عُدّ شاذاً .

ويرتبط بمثل هذا النوع من الحذف حذف حرف القَسَم ، و " سيبويه " يجيز قــول : [اللهَ لأفعلــن] بحذف حرف الجر الذي يفيد القسم قائلاً : " حذفوه تخفيفاً وهم يَنْوونه " (٥٢) .

وأصــل جملة القسم أن يوجد فعل القسم مع حرفه ،فنقول : أحلف بالله ... وأقســم بــالله ... ، ولكنهم كما يقول " ابن يعيش " : " لما كثر استعمال ذلك في الحلف آثروا التخفيف ، فحذفوا الفعل من اللفظ وهو مرد ، ليعلّق حرف الجر به ، ثم أبدلوا الواو من الباء توسعاً في اللغة ، ولأنها أخف ؛ لأن الواو أخف من الباء ، وحركتها أخف من الباء وحركتها أخف من حركة الباء" (٥٣) .

شــاع عــند العرب حذف الحروف كما عرف النحاة واللغويون الظواهر المتعلقة بحذف الحروف ومنها حروف الجر خصوصاً في المصادر والمفاعيل .

ويشــير التحويليون إلى أن هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق ، وإنما تفيد وظيفة تركيبية، وقد تعد لوناً من ألوان الزخارف trappings ، ويمثلون لذلك بكلمات من نحو there , it ، في :

[١] there is a hippopotamus in that cornfield .

[٢] there are many people out of work .

فكلمــة " there " لا تقدم دلالة في العمق هنا ، وإنما هي فاعل " سطحى " للفعــل الموجــود في الجملة ، أي أنها نوع من الزيادة ، ومن ثم فإن التركيب في الجملتين هو :

[١] A hippopotamus is in that cornfield .

[٢] many people are out of work .

وكذلك استعمال كلمة " is " في نحو :

[١] It is raining .

[٢] It is penelope that took my book .

فهي هنا زيادة في التركيب ؛ لأنها تقدم فقط فاعلاً في بنية السطح (٥٤) .

وقد عرض نحاة العربية لظاهرة " الزيادة " في الجملة ، وأشاروا إلى أن ما يـــزاد في الكلام لا يضيف معنى وخروج بعضه من اللام كدخوله فيه ، وإنما هو زيـــادة قـــد تضيف فائدة تركيبية كالتوكيد ، أو قوة الربط أو الفرق أو غير ذلك ، وهكذا كان حديثهم عن الواو المقحمة ، وعن حروف الجر الزائدة ، وعن ضمير الفصل ، وعن زيادة " كان " أو " إنْ " أو " أنْ " أو " ما " ، وقد تكفى هنا إشارات قليلة من نصوص سيبويه لتبرز إدراكهم هذا القانون .

يقـــول في الباء الزائدة : " هذا باب ما تجريه على الموضع لا على الاسم الذي قبله ، وذلك قولك ليس زيد بجبان ولا بخيلاً ، وما زيد بأخيك ولا صاحبك ، الوجـــه فيه الجر ؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين ، وليس ينقض إجراءه عليه المعنى ، فأن يكون آخره على أوله أولى ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غـــير الـــباء مع قربه منه .. لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعـــنى ولـــم يحـــتج إليها ولكان نصباً ، ألا تراهم يقولون حسبك هذا فلا يتغير المعنى " (٥٥) .

وشغلت الزيادة اهتمام اللغويين من القدامى والمحدثين ، والذي يلفت النظر أن هـــذا الاهتمام الذي نجده عند النحاة العرب هو نفسه الذي نجده عند التحويليين (٥٦) ، فهـــم يشـــيرون إلى أن هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدل على معـــنى فـــي العمق ، وإنما تفيد وظيفة تركيبية ، وقد تعد لوناً من ألوان الزخارف trappings .

ونحـــاة البصرة يستعملون مصطلحى " الزيادة " و " اللغو " ، ونحاة الكوفة يســـتعملون مصطلحى " الصلة " و " الحشو " ، وكلها تدل فى النهاية على الزيادة في التركيب النحوى .

وكثـــير من النحاة ينكرون إطلاق مصطلح [الزيادة] في القرآن الكريم ، ويسمونه " التأكيد " ومنهم من يسميه بـــ [الصلة]،ومنهم من يسميه [المقحم](٥٧) .

ومن هنا فإننا أمام ستة مصطلحات تدل على ظاهرة نحوية واحدة هي :

[١] الزيادة . [٢] اللغو . [٣] الصلة .

[٤] التأكيد . [٥] الحشو . [٦] المقحم .

وهــناك بعــض القواعد التي أشار إليها النحاة حول ظاهرة الزيادة ، وتلك القواعــد تحاول إحكام الرأى القائل بأن هذا الحرف زائد مثلاً ، وقد حاول النحاة أيضـــاً تقديم بعض التعليلات للظاهرة ، وتقديم أصول بعض الكلمات التي تؤدي عمـــلاً نحويـــاً معيـــناً ، وما دخلها من الزيادة ، حيث يرى النحاة أن حرف الجر الـــزائد ومجـــروره لا يتعلق بشيء " وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوى ، والأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء ، فأعينت على ذلك بحروف الجر ، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيداً ، ولم يدخل للربط (٥٨) .

وقـــد بدا استعمال الجار والمجرور في بعض الأمثلة طريقة تركيبية بديلة عـــن طريقـــتى الرفع والنصب ، فبعض حروف الجر الزائدة يدخل على ما محله الـــرفع أو النصب ، ووجود حرف الجر الزائد انحصر في اللفظ فقط وهو الجر وتزيين العبارة ومعنى التأكيد المفاد منه هو معنى هامشى عارض .

وقد وجدت صورة أخرى لحرف الجر مع مجروره ، لا يوجد فيها الحرف لا على " الأصالة " ولا على " الزيادة " ، ومن ثم ينعدم أو يزول أثره اللفظي وهو الجر ، لكنا نجد في التركيب حرف الواو بديلاً عن حرف الجر ، وبعد الواو اسم منصوب ، أو مرفوع .

ومن الطريف أن حرف الجر الذي تجيء الواو بدلاً منه في النصب والرفع على السواء هو " الباء " ، فالمفعول به منتسب معنى إليه .

ومجـــيء الواو بدلاً من الباء ، ومعاقبة كل من النصب والرفع للجر يتعلق بمجيء الواو أيضاً بدلاً من " مع " ، ومعاقبة كل من النصب والرفع للجر أيضاً .

جاء في " الكتاب " : " وما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك :

بعت داري ذراعـــاً بدرهم

بعت الشاء شـــاة ودرهمـــا

تصدقت بمالي درهماً درهماً (٥٩)

فالمـــثال الأول به بعد المفعول به " ذراعاً " جاء ومجرور ، أما الثاني ففيه واو بعدها اسم منصوب ، وفي الثالث اسم منصوب فقط استغناء عن حرف الجر وعن بديله الواو معاً .

واعتـــبار الـــواو والنصب في المثال الثاني بدلاً من الباء والجر في المثال الأول ، جاء في تفسير " الخليل " لحالة الرفع : إذ يقول : " يجوز :

بعت الشاء شاة ودرهم

إنما يريد :

بعت الشاء شاة بدرهم

ويجعـــل " بدرهم " خبراً للشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى ، كما كانت في قولك : كل رجل وضيعته

في معنى ، مع " (٦٠) .

أمـــا " السيرافي " فيفسر حالة النصب قائلاً : " هذه الأسماء المنصوبة هي حالات جعلت في موضع مسعّراً ، فإذاقلت : بعت الشاء شاة ودرهماً

فالمعنى : بعت الشاء مسعراً على شاة بدرهم

وجعلـت الواو في معنى الباء ، فبطل خفض الدرهم ، وعطف على شاة ، فاقـترن الدرهـم والشـاة ، فعطفت أحدهما على الآخر ، وإن كانت الشاة مثمناً والدرهم ثمناً " (٦١) .

زيادة الحرف عن الوظيفة النحوية في الموجب وقبل الحال والتمييز وقبل المعرفة :

يرى سيبويه وجمهور النحاة أن " من " لا تقع زائدة في الموجب ، فلا تقول جـاءني من أحد ؛ لأن استغراق الجنس في الواجب محال ؛ إذ لا يتصور مجيء جمـيع الـناس ، ويتصور ذلك في النفي ، فعند سيبويه (٦٢) قد تدخل " من " في موضـع لـو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ، ولكنه توكيد بمنزلة ما ، إلا أنها تجـر ؛ لأنها حرف إضافة وذلك قولك ما أتاني من رجل ، وما رأيت من رجل ، ولـو أخرجت " من " كان الكلام حسناً ، ولكنه أكد بـ " من " ، فقد أشار سيبويه فـي هـذه العـبارة إلى معنى الزيادة وقيدها بتقدم النفي ، واشترط لزيادتها ثلاثة شروط : الأول : أن تكون مع النكرة ، والثاني أن تكون عامة ، والثالث أن تكون في غير الموجب (٦٣) .

أمـا زيادتها في الموجب فقد ذهب إلى ذلك الأخفش والكسائي وهشام ولهم في ذلك أدلة كثيرة، استدل الأخفش والكسائي وهشام بقوله تعالى : ﴿ ***يغفر لكم من ذنوبكم*** ﴾ (٦٤) ، وقوله تعالى : ﴿ ***ولقد جاءكَ من نبأ المرسلينَ*** ﴾ (٦٥) ، ﴿ ***ويكفر عـنكم من سيئاتكم*** ﴾ (٦٦) ، ﴿ ***يُحلَّونَ فيها من أساورَ من ذهب*** ﴾ (٦٧) ، ﴿ ***لما آتيتكم من كتاب وحكمة*** ﴾ (٦٨) ،﴿ ***يُنزِّل من السماء من جبالٍ فيها من بردٍ*** ﴾ (٦٩) ، ﴿ ***أن ينزل عليكم من خير*** ﴾ (٧٠) ، وقول رسول الله ﷺ : " إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون " (٧١) ، وقول الشاعر :

وكنت أرى كالموت من بين ساعة فكيف ببين كان موعد الحشر (٧٢)

أراد : وكنت أرى بين ساعة كالموت فزاد من .

وقالوا : قد كان من مطر ، ومثله قول الآخر :

يظل به الحرباء يَمثل قائماً ويكثر فيه من حنين الأباعر (٧٣)

أراد ويكثر فيه حنين الأباعر،فزاد من مع الفاعل المعرفة دون نفي أو شبهه.

فهذه الأمثلة دليل للأخفش على زيادة " مِنْ " دون أن تسبق بنفى أو شبهه ، وقد أول الجمهور كل من استدل به الأخفش ؛ إذ لا يجوز زيادة " من " إلا إذا سبقت بنفى أو شبهه .

ففي قوله تعالى : ﴿ *يغفر لكم من ذنوبكم* ﴾ (٧٤) أولت من بأنها تفيد التبعيض وأن التقدير بعض ذنوبكم ، وفي قوله تعالى : ﴿ *ولقد جاءك من نبأ المرسلين* ﴾ (٧٥) ، أولت الآية على حذف الموصوف وأن التقدير ولقد جاء نبأ من نبأ المرسلين فحذف الموصوف والأحسن أن نقول أن الفاعل مضمر يفسر بنبأ أو بيان لا محذوف ؛ لأن الفاعل لا يحذف .

قال أبو حيان (٧٦) :" والذي يظهر لى أن الفاعل مضمر تقديره هو ، ويدل على ما دل عليه المعنى من الجملة السابقة ، أي : ولقد جاءك هذا الخبر من تكذيب اتباع الناس للرسل ، وأن هذا الإخبار هو بعض نبأ المسلمين الذين يتأسى بهم ، ومن نبأ في موضع الحال .. وأما قولهم قد كان من مطر ، فقد خرجت هذه العبارة على أن الفاعل ضمير مستتر تقديره هو" (٧٧) ، و (من) تكون بيانية لهذا المحذوف ، ويكون المعنى قد كان هو أي كائن من جنس المطر ، وقد يعترض بأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه قليل لاسيما إذا كان الموصوف فاعلاً ، وأجيب بأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم فاعل تضمنه الفعل ، والتقدير كان هو أي كائن من جنس المطر ، والظرف المستقر حال من الضمير (٧٨) ، أو قصد به الحكاية كأنه سئل : هل كان من مطر ؟ فأجيب على نمطه مثل : دعنا من"تمرتان .

وأما قوله تعالى : ﴿ *فكلوا مِمّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكم* ﴾ (٧٩) ، فقد أولت الآية الكريمة بأن من تفيد التبعيض ، أي كلوا منه اللحم دون الفرث والدم فإنه محرم عليكم (٨٠) . وأما قوله تعالى : ﴿ *وأن ينزل عليكم من خير من ربكم* ﴾ (٨١) ، فمن

قـــد حسن زيادتها هنا وإن كان ينزل لم يباشره حرف النفى لانسحاب النفى عليه من حيث المعنى (٨٢) .

وأمـــا قولـــــه تعالى : ﴿ ***لما آتيتكم من كتاب وحكمة*** ﴾ (٨٣) ، فالجمهور على أن " لما " بالتخفيف ، ما : شرطية منصوبة المحل على المفعول به ، واللام قـــبلها موطئة لمجيء ما بعدها جواباً للقسم وهو أخذ الله الميثاق ومن في قوله : " من كتاب " كما هى في قوله : ﴿ ***ما ننسخ من آية*** ﴾ (٨٤) ، وهذا قول الكسائي .

وظاهـــر كلام الزمخشري أن (من) ليست زائدة ، وقرئ (لما) بالتشديد فخـــرجها ابن جنى على أن (لمّا) أصلها (لمن ما) زيدت من في الواجب على مذهـــب الأخفـــش ، ثم أدغمت كما يجب في مثل هذا فجاء " لَمَمَّا " فثقل اجتماع ثلاث ميمات فحذفت الميم الأولى فبقى (لمّا) (٨٥) .

زيادة " من " قبل الحال والتمييز :

شرط ابن هشام في مجرور " من" أن يكون فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ(٨٦) وأهمـــل أكثر النحاة هذا الشرط فأجازوا زيادتها في الخبر والتمييز والحال ، أشار ابـــن هشـــام إلـــى أن تقييد المفعول بقوله " به " هي عبارة ابن مالك ، ولذا يمنع زيادتهـــا فـــي بقية المفاعيل ، ولعل وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنهن في المعنى بمنزلة المجرور بـــ " مع " وباللام وبـــ" فى " ولا تجامعهـــن " مـــن " ، وقـــد يعترض على ذلك بأن " من " دخلت على (مع) كمحاكاة سيبويه ذهبت من معه ، وقراءة من قرأ:﴿***هذا ذكر من معى***﴾(٨٧) ، بكسر المـــيم ، ويجـــاب بـــأن " مع " المسبوقة بمن هى بمعنى عند التي يراد بها مكان الاجـــتماع أو زمانـــه ، ولاشك أن مع التي تجعل الواو بمعناها في المفعول معه ليست بمعنى عند بل بمعنى الاجتماع (٨٨) .

فمن وقوعها زائدة قبل التمييز قوله تعالى : ﴿ ***ما ننسخ من آية أو ننسها نـــأت بخير منها أو مثلها*** ﴾ (٨٩) ، فقد رأى أبو البقاء (٩٠) أن ما في الآية الكريمة شـــرطية جازمـــة للنسخ منصوبة الموضع مثل قوله تعالى : ﴿ ***أيا ما تدعوا فله***

الأســماء الحســنى ﴾ (٩١) ، وأما قوله : " من آية " فهي في موضع نصب على التميــيز والممــيز ما ، والتقدير أي شيء ننسخ من آية ، كما أجاز أبو البقاء أن تكــون " من " زائدة وآية حالاً ، كما جاءت حالاً في قوله تعالى : ﴿ هذه ناقة الله لكم آية ﴾ (٩٢) .

زيادة " من " قبل المفعول المطلق :

ذكر ابن هشام أن مجرور " من " الزائدة لابد وأن يكون فاعلاً أو مفعولاً به ، والتقييد في المفعول بقوله " به " هي عبارة ابن مالك (٩٣) ، فعلى رأيه لا يجوز أن تقــع مــن زائــدة قبل المفعول المطلق ، وأجاز أبو البقاء كون مجرور "من " مفعــولاً مطلقاً واستدل بقوله تعالى : ﴿ *ما فرطنا في الكتاب من شيء* ﴾ (٩٤) ، فقد جعل من شيء واقعاً موقع المصدر ، أي تفريطاً ؛ لأن فرطنا لا تتعدى بنفسها ، بل بحرف الجر وقد تعدت بــ " في " إلى الكتاب فلا تتعدى بحرف آخر .

ولا يصــح أن يكون المعنى : ما تركنا في الكتاب من شيء ؛ لأن المعنى علــى خلافــه (٩٥) ، ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ *وما يضرّونك من شيء* ﴾ (٩٦) ، فمــن زائدة وشيء في معنى ضرر ، فهو في موضع المصدر ، وهكذا رأى أبو حــيان ، فقد أعرب " مِنْ " زائدة دخلت على نكرة عامة في سياق النفي ، أي لا يضرونك لا قليلاً ولا كثيراً (٩٧) .

ولا تمتنع زيادة " من " قبل المفعول المطلق ، ولا يتقيد الأمر بالمفعول به ، فهي تزاد في ظرف أو مصدر اتسع فيها ، نحو : ما سيرى من سير شديد ، وما صبر عليه من يوم ، ولعل ذلك راجع إلى أن كلاً من المصدر والظرف مفعول به على الاتساع (٩٨) .

وقد ورد حذف بعض الحروف في مواضع ، بيد أن قلة أمثلته جعلت النحاة يقصــرونه - فــي الغالب - على السماع ، ولا يجيزون القياس عليه ، فإذا أباحوا القياس خصوه بأنماط تركيبية معينة ذات صفات وشرائط خاصة دون سائر الباب ، أو يجعلونــه مقصــوراً على الضرورة أي خاصاً بالشعر دون النثر ، فقد ورد

حـــذف حـــرف القسم مع التعويض عنه في قولهم : " لاها الله ذا " ، وبعد همزة الاستفهام في قولهم : آلله ، ويبدو أن هذا الحذف خاص بحرف القسم الداخل على لفظ الجلالة ، وهو سائغ في هذين الموضعين .

وقـــد ورد الحذف دون تقدم " ها " أو الهمزة على لفظ الجلالة في قولهم : الله لأفعلن ، ولفظ الجلالة منصوب في هذا التركيب عند سيبويه ، ومن العرب من يـــنطقه بالجـــر ،و " ذلـــك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم ، وحذفوه وهم ينوونه " (٩٩) .

بـــيد أننا لا نكاد نجد شواهد حذف فيها مع غير لفظ الجلالة ، ولذا يعد هذا الحـــذف خاصاً به ، ويراه ابن جنى شاذاً لا يقاس عليه (١٠٠) . والأصل في القسم أن يتم بحرف الجر ، لكن الأداة كثيرة الحذف وينوب عنها " ها " وهمزة الاستفهام ، وهـــذا لون من التطور في استعمال الأسلوب كالإضافة والمنصوبات على نزع الخـــافض والفضلات إلى المفاعيل وهي جميعاً ظواهر لغوية في الاستعمال تثبت دور حـــرف الجـــر فـــي تغير الوظيفة من ناحية وتطور التركيب من ناحية ثانية وتغير الأسلوب من ناحية ثالثة .

فـــ " مِن " مكسورة الميم ، وقد تضمّ ، وهي مختصة بلفظ " ربّى " لا يقسم بهـــا مع غيره ، يقولون : مِن ربى لأفعلنّ كذا ، ومَنْ ضمّ الميم أراد الدلالة على تغيّر معناها وخروجها من بابها ، وهو معنى الابتداء .

وذهـــب الكوفـــيون إلـــى أنّ " مُنْ " المضمومة مقصور من " أيمُن الله " ، والمكسورة مقصورة من " يمين الله " .

وقـــال العـــرب أيضاً : مَنَ الله ، بفتحتين : ومِنِ اللهِ بكسرتين . وفي الميم المكسورة:قالوا : مِ الله لأفعلنّ ، كذا ، وذهب النحاة إلى أنّ الميم في مِ الله بدلٌ من الواو؛ لأنها من مخرجها وهو الشّفة ، أبدلت منها ، كما أبدلت في فَم وأصلها فوه.

التعويض عن حرف القسم:

ويختص لفظ الجلالة بجوار حذف حرف القسم مع تعويضه بإحدى ثلاث :

[١] ها التنبيه .

[٢] همزة الاستفهام .

[٣] قطع همزة " الله " في الدَّرْج .

١- فمع " ها " التنبيه لابد من أن تجيء بلفظ " ذا " بعد المقسم به ، تقول : لاها الله ذا ، وإي ها الله ذا .

قـــال الرضي الظاهر أنّ حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة قُدّم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضاً منه .

وأمـــا " ذا " فخبر لمبتدأ محذوف ، أي الأمر ذا ، أو فاعل لفعل محذوف ، أي : ليكوننّ ذا ، فهي من جملة جواب القسم .

٢- وأما همزة الاستفهام فكقوله ﷺ لعبد الله بن مسعود لما قال : هذا رأس أبي جهل : " آللهِ الذي لا إله غيره " ، وكقول الحجاج في الحسن البصري : " آللهِ ليقومنّ عبدٌ من العبيد فيقولن كذا وكذا " .

٣- وأما قطع همزة الله في الدَّرْج ، فهو في أسلوب معيّن ، وذلك إذا كان قبله فاء مسبوقة بهمزة استفهام ، تقول لشخص : هل بعت دارك ؟ فيقول : نَعم ، فتقول : أفأللهِ لقد كان كذا ؟

ويجـــوز دخول الفاء من غير استفهام نحو : فاللهِ لقد كان كذا ؟ ، وإنما لم تكـــن همـــزة الاســـتفهام هي العوض من حرف القسم هنا للفصل بينها وبين لفظ الجلالة بفاء العطف (١٠١) .

وتحـــذف جملـــة القسم مع غير الباء من أحرف القسم نحو : والله أو تالله لأفعلن ، ويجوز الحذف مع الباء فيقال : بالله لأفعلن ، أو : أقسم بالله لأفعلن .

كمـــا تحذف جملة القسم ويستغنى عنها باللام وهو حذف جائز ، فحيث قيل "لأفعلن" ،أو لقد فعل ،أو لئن فعل ، ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة [١٠٢] ، ومـــثال ذلـــك قو. له تعـــالى : ﴿ *لأعذبنّه عذاباً شديداً* ﴾ [١٠٣] ، وقوله تعالى: ﴿ ولقد صدقكم الله وعده﴾[١٠٤]،وقوله تعالى:﴿*ولئن نصروهم ليولُنّ الأدبار*﴾[١٠٥].

وقـــد يرد حذف جملة القسم دون ذكر اللام ، ففي قوله تعالى: ﴿ *وإنّ منكم إلا واردهـــا* ﴾ [١٠٦] ، يقدر مع العبارة جملة قسم محذوفة بدليل قوله ﷺ مشيراً إلى الآية الكريمة : "*لن يرد النار إلا تحلة القسم* " [١٠٧] .

وحـــذف جملـــة القسم استغناءً عنها بحرف القسم أو باللام كثير في القرآن الكريم والشعر وسائر اللغة . فحذف حرف الجر ظاهرة عامة وشائعة في العربية، فتطور المركب الإضافي عن مركب الجر هو أحد صورها ، وحذف حرف الجر مـــن الجملـــة الفعلية التي يتعدى فعلها للمفعول هو صورة أخرى ، كما أن حذف الفعل من أسلوب القسم ، وإبدال الواو بالباء يعد صورة ثالثة من هذا الحذف .

وظاهـــرة حذف حروف الجر ظاهرة شائعة في الكلام العربي لفتت أنظار الدارســـين نتـــيجة هذا الشيوع منذ بداية النحو وتقعيد اللغة ، فقد أشار النحويون القدامـــى إلى هذه الظاهرة وإلى كثرة هذا الحذف ، واعترفوا بصحة التركيب مع وجود هذا الحذف ، فأجازوا حذف بعض الحروف وبقاء عملها قياساً مثل : رُبَّ ، وأجـــازوا النصب على نزع الخافض ، والنصب هنا يعد مظهراً من مظاهر الخفة نتج عن حذف حروف الجر ، والتخلص من الكسرة .

ومظاهر حذف حروف الجر كثيرة ومتنوعة ، ولها من الدقائق واللطائف ، بحيـــث يعد ذلك الحذف بلاغة في الكلام وفصاحة في الأسلوب ، وحذف حروف الجر عند سيبويه أكثر من أن يُحصى ، وتلجأ العرب إليه لتخفيف الكلام ، وخوفاً من ثقله على اللسان [١٠٨] .

ومن أصناف الحروف حروف الإضافة سميت بذلك ؛ لأن وضعها على أن تفضى بمعانى الأفعال إلى الأسماء (١٠٩) ، ورأى الرضى أن المراد بإيصال الفعل إلى الاسم تعديته إليه حتى يكون المجرور مفعولاً به ، لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ...

وتسـمية بعضـهم [حـروف الإضافة] لهذا السبب ، أي تصنيف معنى الأفعـال إلـى الأسماء ، أي : توصلها إليها (١١٠) ، والكوفيون هم الذين يسمونها حـروف الإضـافة ، وحـروف الصفات ، قال السيوطى : " ويسميها الكوفيون حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم ، أي توصله إليه ، وتربطه به ، وحروف الصفات ؛لأنها تحدث صفة في الاسم " (١١١) .

علـى أن من النحاة من لفت إلى أمر ، وهو أن ثمة حروف جر لا تضيف معنى الأفعال إلى الأسماء ، وبذلك يصبح الجار والمجرور من العناصر الإضافية التي لا يقتضيها الفعل ، ولا تعلق لها به ، فقد رأى ابن جنى أن " على " في قولك : سر على اسم الله ليست موصلة للفعل بالاسم بعده ، لكنها متعلقة بمحذوف تقديره : سـر معـتمداً علـى اسم الله ، فالجار والمجرور هنا متعلقان بمحذوف حال لا بالفعل (١١٢) .

كذلك فعـل ابـن هشام حين فرق بين ما يرد مع الفعل من جار ومجرور يقتضيه ، وله تعلق به ، وبين ما يرد معه من جار ومجرور لا تعلق لهما به ، بل بمحذوف ، قال : " النوع الثاني ما يتعدى إلى واحد دائماً بالجار كـ " غضبت من زيـد ، ومـررت به أو عليه " فإن قلت : وكذلك تقول فيما تقدم : ذل بالضرب ، وسمن بكذا ، قلت : المجروران مفعول لأجله لا مفعول به " (١١٣) .

مـن ثم جاز استعماله مع الجار والمجرور المطلوبين للفعل نحو : دخلت علـيه بثياب السفر (١١٤) ، ومنه أيضاً ما يستعمل مع فعل متعدٍ بنفسه فيكون زائداً

نحـو : قـرأت بالسـورة ، وألقى بيده ، فالأصل : قرأت السورة ، وألقى يده ، وحرف الجر زائد (١١٥) .

وإذا كان النحاة قد حصروا وظيفة حرف الجر في إضافة معنى الفعل إلى الاسـم فهل يعنى ذلك أن مهمته مقصورة على الربط بينهما دون صلة بالمعنى ؟ الجواب لا ، فالنحاة مجمعون على أن له صلة بالمعنى ، بل هم يرون لكل حرف من حروف الجرمعنى أصلياً يمكن به استثارة المعاني الكامنة في الفعل وإظهارها.

نقـل السيوطى عن أبي نزار قوله : " .. وجهلت أن الفعل يتعدى بعده من حـروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل ؛ لأن هذه المعاني كامنة فـي الفعـل ، وإنما يثيرها ويظهرها حرف الجر ، وذلك أنك إذا قلت : خرجت فـأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت : خرجت من الدار ، فإن أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستعلائك قلت : خرجت على الدابة ، فإن أردت المجاوزة للمكان قلت : خرجت عن الدار ، وإن أردت الصحبة ، قلت : خرجت بسلاحى (١١٦) .

والظـن بالنحاة أنهم فعلوا ذلك بعد استقراء للنصوص العربية خلصوا منه بنسـبة معانٍ إلى الحروف ، فجعلوا لكل حرف معنى أصلياً ، قد يخرج عنه إلى معانٍ فرعية تفهم من السياق . وكان سيبويه قد وجه النحاة إلى ذلك حين قال : " ولام الإضافة ، ومعناها : المِلْك واستحقاق الشيء ... وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط ، وذلك قولك : خرجت بزيد ، ودخلت به ... (١١٧) .

وقد مضى النحاة على نهج سيبويه في نسبة المعاني إلى الحروف ، وانتهى الأمر بعدد منهم إلى وضع كتب في حروف المعاني تشمل حروف الجر ، وغيرها من الحروف ، وكان الزجاجي [ت ٣٤٠ هـ] في كتابه [حروف المعاني] رائد هذا الاتجاه (١١٨) .

علـى أن نسبة معنى إلى الحروف لا يعارض تحديد النحاة للحروف بأنه ، ما دل على معنى في غيره ، ذلك بأنهم إذا قالوا : إنّ " مِنْ " مثلاً تدل على ابتداء

الغايـــة او التبعـــيض ، فإنما المقصود غاية غيرها وتبعيضه ، وكذلك إذا قالوا إنّ "إلى " تدل على انتهاء الغاية ، فإنما يقصدون منتهى غيرها (١١٩) .

والتعدية بحرف الجر قسيم للتعدية بالهمزة ، والتضعيف ، ويبدو أن الأصل فـــي التعدية كان عن طريق حرف الجر ، فكثير من المفاعيل ينصب على معنى حروف الجر " به ، له ، فيه ، معه ، منه " ، كما أن حرف الجر لا يزال يستعمل مع معمول الفعل المتعدى المتقدم عليه ، ومعمول المشتقات من الأفعال المتعدية .

أولـــى النحاة القدامى هذه الحروف الدالة على المعاني اهتماماً خاصاً ؛ إذ أفـــردوا للحديث عنها أبواباً واسعة ومؤلفات متعددة ، وكان النحاة حريصين على شرح ما تفيده معاني الجرّ من تعليق ، على أنّ التعلّق بين الجار والمجرور وبين مـــا تعلّقا به ، إنّما يكون بمعنى الحدث لا بمعنى الزمن ، فالتعليق بوساطة ما يفهم بالحـــرف مـــن نســـبة هو في حقيقته إيجاد علاقة نسبية بين المجرور وبين معنى الحـــدث الـــذي في علاقة الإسناد ، نحو : " جلسَ زيدٌ على الكرسى " ، فالكرسى متعلّق بالجلوس أي بالحدث ، لا بالمضيّ أي بالزمن .

ونحـــو "أصـــحو فـــي وقت طلوع الشمس " فوقت طلوع الشمس متعلّق بالصـــحو ، على أنّ هناك نسبة للحدث إلى ظرف يحتويه ، وهذه النسبة إلحاق لا تقييد ، ويظهر الفرق بين هذين المعنيين أي الإلحاق والتقييد حين نقارن بين المثال " أصحو إذ تطلع الشمس " وهو من أمثلة التخصيص عن طريق الظرفية من جهة ، ومثالـــنا اللاحق " أصحو في وقت طلوع الشمس " الذي جعلناه في أمثلة النسبة مـــن جهة أخرى ، فالمعنى في الأول هو تقييد للإسناد زمناً ، فالصحو كان وقت طلوع الشمس نصّاً لا غير ، على حين أنّ المعنى في الثاني هو نسبة الصحو إلى وقت طلوع الشمس ، لا إلى غيره .

والخلاصـــة هـــي أنّ الصـــحو في المثال الأول متوقف على زمن طلوع الشـــمس ، فهـــو مقيّد به ، أما في المثال الثاني فالصحو منسوب إليه غير متوقف علـــيه ، لذلـــك يجـــوز أن يكون المثال على نحو آخر كقولنا : " أصحو في وقت الظهر " (١٢٠) .

مســـألة تعدد المفاعيل قال النحاة إن جملة من الأفعال تنصب مفعولين ليس أصــــلهما مبـــتدأ وخبراً ، وهي " منح ، وأعطى ، ووهب " وغيره فقالوا : منحت الفقير درهماً وكسوته ثوباً ، وأنت تدرك أن الممنوح هو الدرهم ، وأن المكسوّ به هو الثوب ، وكأنك أردت أن تقول : منحت درهماً إلى الفقير ، وكسوته بالثوب ، ولكنك حذفت الجار لضرب من الخفة والإيجاز ، فكانت هذه الجملة المعروفة .

والتلاحم بين المفردات ووظائفها النحوية في الجملة تفاعل عقليّ صوتي في وقـــت واحـــد ، وبعبارة أخرى هو تفاعل دلالي نحويّ معاً لا يمكن فصل أحدهما عـــن الآخر ؛ لأن المفردات من غير نظام نحوي يحكمها ويربط ما بينها لا يتأتى لهـــا اجتماع إلا في التنظيم المعجمي فحسب ، والتنظيم المعجمي عمل لا يقوم به المـــتكلم ، بل يقوم به الباحث اللغوي والنظام النحوي من غير مفردات - تقوم به وتحقـــق وجوده العقلي - وعاء فارغ ولا يقوم إلا في عقول أبناء اللغة ، ولا يجد ســـبيلاً لـــتحققه إلا في الجمل التي ينطق بها أبناء اللغة أو يكتبونها ، وبينهم اتفاق جماعي عليها (١٢١) .

[ب] أثره في العلاقات الدلالية والتركيبية :

تخضـــع الجمل والتراكيب لنظام صارم تتحدد فيه العناصر ، ومن ثم أمكن تصـــنيفها ، أما الأساليب فتتسم بخضوعها للاختيار وأحياناً الحذف ، ولذا فالغالب عليها التنوع وإن حاول اللغويون وضع قوانين تقريبية للاختيار .

والحـــق أن ظاهرة تعاقب الحروف غير قاصرة على اللغة العربية ، وإنما توجـــد في غيرها من اللغات الأجنبية كالإنجليزية ، حيث نجد الفعل الواحد يتعدى بأكثر من حرف جر ، ومع كل حرف منها يكون له معنى .

ولنتخذ [V. arrive] مثالاً فهو يتعاقب معه حروف مختلفة نحو :

[١] We arrived at the station five minutes early . (١٢٢)

[٢] We arrived on platform just as the train was coming in.

[٣] We arrived in london last night .

[٤] One can be on chair or ina chair .

[٥] One can be in bed a cold night, or can nest on can rest on the bed on a hot afternoon .

وكذلــك (V.can) فقــد تعــدى بحرفين مختلفين في البنية متقاربين في المعنى (in , on) .

ونلاحــظ التغيــيرات التي تحدث في ضمير الغائب في الإنجليزية (He, Him, His) (١٢٣) ، فالضــمير الأول يستعمل في حالة الفاعلية ، الثاني في حالة المفعولية والثالث في حالة الإضافة ، وتلجأ اللغة الإنجليزية أيضاً إلى تغيير حرف الجر Preposition مع الفعل الواحد لتعطى معانى مختلفة تبعاً لتغير حروف الجر ، فمن أمثلة ذلك الفعل give يعطى :

فنقول give on يشرف على أو يُطِلُّ على

give in يستسلم - يُذْعِن

give over يقطع الرجاء من

give up أقلع عن

give out نفد - دع هذا .

والفعل get يحصل :

فنقول get along تقدم - سار .

get over تغلب على .

get away انصرف - هرب .

get rid of خلص من .

get better تحسن .

get up استيقظ - قام .

get by heart استظهر - حفظ .

get around استمال .

والفعل put يضع .

فتقول Put by ادخر - وفر .

put out أطفأ .

put off أجل .

Put On ارتدى (١٢٤) .

فهذه كلها عناصر للدلالة على معان وظيفية كالمفعولية والإضافة وغيرها .

يقــول " ابــن يعيش " عن حذف هذه الحروف : " وقد كثر حذفها مع أن الناصبة للفعل ، وأن المشددة الناصبة للاسم ، نحو : أنا راغب في أن ألقاك ، ولو قلت : أنك تحسن إليّ ، ولو قلت : أنك تحسن إليّ من غير حرف جر جاز " (١٢٥) ، فــيجوز القــول : " أنا راغب أن ألقاك ، وأنا راغب في أن ألقاك ، ويجوز أنا راغــب أنك تحسن إليّ ، وأنا راغب في أنك تحسن إليّ ، بالحذف أو الإبقاء دون خلــل في اللفظ أو المعنى ، لكن لو جئنا بالمصدر مثل : " أنا راغب في لقائك" لم يجــز حذف حرف الجر ، كما جاز مع " أنْ ، وأنّ " ، والسرفي ذلك " أنّ " أنْ " وما بعدها من الفعل وما يتعلق به الاسم والخبر ومتعلقاته بمعنى المصدر ، فطال فجوزوا معه حذف حرف الجر تخفيفاً ، كما حذفوا الضمير المنصوب من الصلة ، نحــو قو له تعالى : ﴿ أهذا الذي بعث الله رسولاً ﴾ (١٢٦) ، " ولم يجوزوا ذلك مع المصدر المحض " (١٢٧) .

يثبت لنا أنه يجوز حذف الجر مع أن الناصبة والفعل والفاعل ، وكذلك مع أنّ المشددة واسمها وخبرها ، فإذا جئنا بالمصدر صريحاً ، فلا يجوز حذف الجار ، والســر فــي ذلــك أن الفعــل مع " أنْ " يحتاج إلى فاعل ، وربما إلى مفعول ومــتعلقات أخــرى ، وهــذا تطويل ينتج عنه حذف الجار ، وكذا مع أنّ المشددة

واســمها وخبرها ، فيجوز الحذف بسبب الاستطالة ، والمصدر الصريح ليس معه هذه الاستطالة فلا حذف معه .

" واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من " أن " كما حذفت من " أنّ " جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت : فعلت ذاك حذر الشر ، أي : لحذر الشر ويكون مجروراً على التفسير الآخر ، ومثل ذلك قولك : إنما انقطع إليك أن تكــرِمَهُ ، أي لأن تكــرمه ، ومثل ذلك قولك : لا تفعل كذا وكذا أن يصيبك أمر تكرهه ، كأنه قال لأن يصيبك أو من أجل أن يصيبك .. " (١٢٨) .

ويكاد يوحى الكلام بشيء قريب من فكرة " البنية العميقة " عند التحويليين التي لا تقف عند حدود تأثير حرف الجر في التراكيب ، وإنما شملت كافة الأدوات والحروف التي يمكن أن تحدث تأثيراً ليس داخل التركيب فحسب وإنما من خارجه

ويكــون الفعــل المضــارع مقــيداً معناه بحرف يمحّضه لمعنى الاستقبال كــأدوات النصــب ، أو ينقله إلى معنى المضى كـ " لم ، ولما " ، أو إلى معنى الطلب كـ " لام الأمر ، و لا الناهية " ، أو يُعلق معناه على معنى فعل آخر كفعل الشرط وجوابه ، وكالفعل المضارع الواقع في جواب الطلب .

وتعاقــب الحروف يُغير الدلالة ، نحو : " ذهب به " أي صاحبه ، " ذهب علــيه " (١٢٩) أي نسيه ، " سعى به " ، أي وشى ، " سعى إليه " أي مشى (١٣٠) ، "ضــرب على يده " أي عاقبه ، " ضرب في الأرض " (١٣١) ، أي سافر ، "أشار إليه " أي أومأ ، " أشار به " (١٣٢) أي نصح ، " حلَّ له " أي صار مباحاً ، حلّ به أو عليه " (١٣٣) أي نزل .

وحروف الجر التي تقتضيها الأفعال نوعان :

حــروف جــر لا يمكن استبدال أخرى بها ، فالفعل لا يستعمل إلا معها ، وحروف جر يمكن استبدال أخرى بها في سياق الكلام .

ويــرى ابن جنى أن إيقاع حرف موقع آخر إيذان بأنّ معنى فعله في معنى فعل الآخر (١٣٤) ، ويرى الرضى أن إبقاء حرف الجر على أصل معناه وتضمين الفعل معنى آخر هو الأولى أو الواجب (١٣٥) .

مــن خلال استقراء الحروف المتعاقبة مع الأفعال ، لوحظ تعاقب حروف الجر بعضها مع بعض وهي إما على اتفاق معنى أو على اختلاف معنى كالآتي :

[١] الحروف المتعاقبة مع "إلى" :

* كـــ (الباء) ، نحو : " أحذق إليهم " أي أطال النظر " أحدق بهم " (١٣٦) ، أي أهلكهم ، ونلاحظ اختلاف الدلالة بينهما .

* (على) ، نحو : " انضم إليه ، وعليه " (١٣٧) ، أي انطوى ، وقد اتفقت الدلالة مع الحرفين .

* (فى) ، نحو : " رجع إليّ فلان " أي عاد ، " رجع كلامى فيه " أي أثّر (١٣٨) ، فمــع (إلـــى) وردت الدلالة الحقيقية ، أما مع (فى) فقد أفادت دلالة مجازية .

* (اللام) ، وكثيراً ما يحدث التعاقب بينهما لقرب الدلالة ، نحو :

(ثـــاب إليه عقله) ، بمعنى عاد ، " ثاب له " بمعنى كثر واجتمع (١٣٩) ، وينطـــبق علـــى ذلك أفعال الحركة نحو " وصل إليه وله ، جاء إليه وله ، حضر إليه وله ... إلى آخره] .

[٢] الحروف المتعاقبة مع (الباء) :

(إلى) ، نحو : " أنست به وإليه " (١٤٠)، " خلوت به وإليه " (١٤١) ، " بكّر بالصلاة وإلى الصلاة " (١٤٢) ، ونلاحظ اتفاق الدلالة في الأمثلة السابقة .

* (على) ، نحو : " حَطَب بهم " (١٤٣) ، أي سعى بهم ، و" حطب عليهم " ، أي ذكــرهم بالخـــير ، وكذلك " أشاد بذكره " (١٤٤) ، أي أثنى عليه و "أشاد عليه قبيحاً " ، أي أفشاه .

* ونلاحـــظ اختلاف الدلالة بين التعديتين في المثالين السابقين ، وقد تتفق الدلالـــة كمـــا فـــي " خطر ذاك ببالي ، وعلى بالي " [١٤٥] ، " شهدت به وعليه " [١٤٦] .

* (في) ، نحو : " ثقب الشيب باللحية ، وفي اللحية " [١٤٧] ، أي انتشر ، و " خلد بالمكان وفي المكان " [١٤٨] ، ونلاحظ اتفاق الدلالة بين الحرفين ، فـــي حيـــن أنها اختلفت مع أفعال أخرى نحو " ذرع بذارعه " أي قاس ، "ذرع في سيره " [١٤٩] ، أي جَدّ .

* (اللام) ، نحو : " اختصه بنفسه ، ولنفسه " [١٥٠] ، أي انفرد به .

[٣] الحروف المتعاقبة مع (على) :

* (إلى) ، نحو : " رد عليه قوله ، وإليه جوابه " [١٥١] ، أي لم يقبله .

* (الباء) ، نحو : " خلف عليها فلان " ، أي تزوجها بعد زوجها ،" خلفه بخير أو شر " [١٥٢] ، أي ذكره به ، " بنى على أهله وبأهله " [١٥٣] بمعنى أعرس بها .

* (عن) ، نحو : " خار عليه " أي استجاب له ، " خار عنا البرد " [١٥٤] ، أي ذهب .

ونلاحـــظ اختلاف الدلالة بينهما ، وكذلك " جار علينا " أي ظلمنا ، " جار عنا " [١٥٥] ، أي انحرف .

* (في) ، نحو : " برّك على الطعام ، وفيه " [١٥٦] ، أي دعا له بالبركة ، ومـــنه " إنّ على نفسك " ، أي ارفق بها . (إنّ في سيرك) [١٥٧] بمعنى تمهّل في السير .

*(من) ، نحو : (نصره الله على عدوه ، ومن العدو) [١٥٨] ، أي نجاه.

[٤] الحروف المتعاقبة مع (عن) :

* (إلى) ، نحو : " دفع الله عنه المكروه " ، أي صرفه عنه ، " دفع إليه المكروه " [١٥٩] أي آذاه .

* (علـــى) : ويفيد دلالة مختلفة ، نحو : " درأ عنه العدو " ، أي دفعه ، "درأ عليه العدو " [١٦٠] ، أي هجم .

* (فـــي) ، نحـــو : " رغب عنه " أي كرهه ، " رغب فيه " [١٦١] ، أي أحـــبه ، " تجاوز عن الصلاة " أي سها عنها " تجوَّز في الصلاة " [١٦٢] ، أي ترخص بها وتخفف .

* (الــــلام) ، نحـــو : " أبرقـــت فلانة عن وجهها " ، أي كشفت [١٦٣] ، " أبرقت لنا " أي تحسنت ، " أوى عنا " أي انصرف ، و " أوى لنا " [١٦٤] ، أي رثانا .

[٥] الحروف المتعاقبة مع (في) :

* (الـــباء) ، نحو : " دبَّ الشراب في عروقه " ، " دبَّ بعروقه " [١٦٥] ، أي سرى وانتشر ، وكذلك " تأنَّ في أمرك " ، أي اتئد ، و " تأنَّ بالجروح " [١٦٦] انتظر مآلها .

* (على) ، نحو : " تاه في أمره " ، أي تحير ، " تاه علينا فلان " [١٦٧] ، أي تكـــبر ، و " أخال فيه الخير " ، أي تفرس فيه الخير ، و " أخال عليه الشيء " [١٦٨] ، أي اشتبه ، و " ارتطم فلان في الأمر ، عليه الأمر " [١٦٩] ، لا يجد منه مخلصاً .

* (عن) ، نحو : " سها في الصلاة ، وعنها " [١٧٠] .

* (اللام) ، نحو : " خِف في عمله " ، و " خف لعمله " [١٧١] .

[٦] الحروف المتعاقبة مع (اللام) :

نلاحــظ أن (اللام) لا تأتى بمعنى (إلى) ، في حين أن " إلى " كثيراً ما تأتى بمعنى " اللام " ، مثل : " وأوحى إلى النحل ، للنحل " .

* (الباء) ، نحو : " اخشع له ، وببصره " (١٧٢) ، أي غضه ، " حلَّ له"،أي صار حلالاً ، "حلَّ به(١٧٣)،أي نزل،ونلاحظ اختلاف الدلالة بين التعديتين .

* (على) وكثيراً ما يحدث ذلك ، نحو : " خرُّوا لأذقانهم ، وعليها " ، و " بــارك الله له ، وعليه " (١٧٤) ، وقد اتفقت الدلالة في المثالين السابقين . كمــا " بكى له ، وعليه " (١٧٥) ، أما " دعا الله له ، وعليه " ، " تشزّن له ، وعليه " ، " بخَّرت لنا ، وعلينا " .

فقــد اخــتلف المعنى بين التعديتين في هذه الأمثلة الثلاثة ، فــ " دعا له " بالخــير ، " دعــا علــيه " (١٧٦) فــي الشر ، " تشزّن له " (١٧٧) ، أي تخشن في الخصــومة ، " تشــزّن علــيه " أي بعــثر ، وكذلك " بخَّرت لنا " أي طيبت ، و " علينا " (١٧٨) نتنت .

* (عن) ، نحو : " تجانف لكذا ، وعنه " (١٧٩) ، " زويت لى الأرض " ، أي جمعت ، " زوى عنى حقى " (١٨٠) ، أي منعه ، نلاحظ اختلاف الدلالة بيــن التعديتيــن فــ " عن " دائماً تفيد دلالة المجاوزة والمنع ، وهي دلالة ثابتة في الأمثلة السابقة .

* (فــى) : وقــد أفــادت دلالة مختلفة ، نحو : " خضع لله " أي ذل ، " خضع في سيره " (١٨١) أي انقاد .

[٧] الحروف المتعاقبة مع " من " :

* (إلى) ، نحو : " خلَّصَ من القوم ، وإليهم " (١٨٢) ، فقد اختلفت الدلالة ، فــ " من " أفادت الفصل ، و "إلى " أفادت الضم .

* (عن) ، نحو : " خلا المكان من أهله ، وعن أهله " (١٨٣) .

• (فـي) ، نحو : " ثار من مكانه " ، أي انتقل " ثار في وجهه " (١٨٤) ، أي صـرخ ، " تجسـم في عينى " ، أي تصوّر ، و " تجسّم من العشيرة رجلاً " ، أي تخير (١٨٥) ، ونلاحظ اختلاف الدلالة في التعديتين .

• (اللام) ، نحو : " دنا منه ، وله ، وإليه " (١٨٦) ، سلِمَ من البلاء " "سلّم له الشيء " (١٨٧) ، ونلاحظ اختلاف صيغة الفعل بين " فَعِل ، فعّل " ، مما أدى إلى اختلاف الدلالة في المثال الأخير .

والمتتبع لاستعمال الأفعال في النصوص والمعجمات اللغوية يدرك أنه لابد مـن النظر في العلاقة البراجماتية (= الرأسية) بين أنواع الأسماء التي تتعاقب فـي موقع المفعول به ، وفي موقع المجرور من كونها دالة على ذات أو معنى ، علـى عـاقل أو غـير عاقل ، على حي أو غير حي ... إذ الخلط فيه يؤدي إلى الوقوع في الخطأ ، أو تغيير المعنى .

كما يتبين أن دور حرف الجر في تحويل التراكيب وتغير هيئاتها ووظائفها النحوية إنما يتجلى في جزء منه من خلال ظاهرة التعاقب .

لم يشر سيبويه إلى انتقال مستوى الكلام من الحقيقة إلى المجاز عن طريق كسـر قانون اختيار المفردات ، ولذلك فإن نظريته عن " المعنى النحوى الدلالى " تكتمل جوانبها إذا ضممنا ما يقوله سيبويه نفسه عمّا يسميه " اتساع الكلام " ، وهو مصـطلح يتردد كثيراً في " الكتاب " ويمثل له سيبويه بأمثلة مختلفة يفهم منها أن هـذا المصـطلح له مدلول واسع . وتحت اتساع الكلام هذا يندرج ما وصف به الشـاطبى كتاب سيبويه بأنه تناول مقاصد العرب وبنى عليها ، وأن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد امتد كلامه إلى أنحاء تصرف العرب في ألفاظها ومعانيها ، بل إنـه كان يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علمى المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعانى (١٨٨) .

وبعـض أمثلة سيبويه عن " اتساع الكلام " هي التي تكتمل بها نظريته أو أصول نظريته عن المعنى النحوى الدلالى ، ويستلفت النظر أن سيبويه يقول عن

هذه الأمثلة : " وهذا الكلام كثير منه ما مضى وهو أكثر من أن أحصيه ، ومنه ما ستراه أيضاً فيما يستقبل إن شاء الله " (١٨٩) ، وقد قال هذا بعد أن ذكر أمثلة مختلفة للاتساع في الكلام والإيجاز والاختصار : " ومن ذلك قولهم : أكلتُ أرض كذا وكذا ، وأكلت بلدة كذا وكذا ، إنما أراد : أصاب من خيرها ، وأكل من ذلك وشرب " . فوقوع الفعل " أكل " على " الأرض " مفعولاً به ، وعلى كلمة " بلدة " مفعولاً به كذلك هو الذي دفع سيبويه إلى تفسيره بقوله : إنما أراد : أصاب من خيرها وأكل من ذلك ، أي أن التعبير انتقل من مستوى إلى مستوى آخر ، فلم تعد دلالة الألفاظ الأولية المنطوقة هي المرادة هنا ، وإنما المراد شيء آخر قريب من الدلالة الأولية ، و له به صلة ، وقد استثمر تفاعل العلاقات النحوية مع دلالة المفردات الأولية في إفادة هذا المعنى الجديد ، فالأكل لا يقع من " متكلم " على" الأرض " أو على " البلدة " ويكون المقصود هو المعنى الأوليّ " الحرفي " وقد صارت " الإصابة من الخير " . هي المعنى النحوى الدلاليّ " لأكل الأرض " وهكذا .

فالفعل نوعان قاصر مكتف بمرفوعه نحو : كرم زيد ، وحسن عمرو ، وقام بكر . ولازم يتعدى إلى مفعوله بحرف جر ، ثم يتوسع في هذا طلباً للخفة والإيجاز سيراً مع العربية التي جرت على هذه الناحية فصارت سمة من سمات البلاغة ، وبهذا كانت لنا الأفعال التي تتعدى إلى مفعولها من غير حرف جر .

وهذا هو التغير اللغوي في استعمال الفعل من لازم إلى متعدٍ ، وبذلك كثر المتعدي في الأفعال وقل اللازم ، وانحصر في أبنية خاصة فإن الغالب في " فعُل " -مضموم العين - قاصر مكتف بمرفوعه ، وكذلك " فعِل " الدال على الصفات والأعراض نحو : فَرِحَ ، وجَزِعَ .

وورود اللازم في الشواهد القرآنية من القلة مدعاة للنظر ، ومعنى ذلك أن هذا اللازم بهذه القلة يشير إلى الأصل الذي درجت العربية على التخلص منه بإسقاط الحرف طلباً للخفة و الإيجاز .

قـــال ابن يعيش فأما : " دخلت البيت " فقد اختلف العلماء فيه ، هل هو من قبـــيل ما يتعدى إلى مفعول واحد أو من اللازم وسبب الخلاف فيه استعماله تارة بحـــرف جر، وتارة بغيره نحو : دخلت البيت ودخلت إلى البيت ، وهو من قبيل الأفعال اللازمة وإنما يتعدى بحرف الجر ، نحو : دخلت إلى البيت ، وإنما حذف مـــنه حرف الجر توسعاً لكثرة الاستعمال ، والذي يدل على ذلك أن مصدره يأتي علـــى " فُعُول " نحو الدُخُول ، و " فُعُول " في الغالب إنما يأتي من اللازم نحو : القعود والجلوس ، ... " (١٩٠) .

ويـــبدو أن إسقاط الجار أمر واضح في الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ، والـــتعدى إلـــى المفعولين من باب التوسع في الكلام ، فإذا قيل : " أعطيت زيداً درهمـــاً " فـــإن الدرهـــم هو المعطى إلى " زيد " وكأن التقدير " أعطيت إلى زيد درهماً .

جاء في " شرح المفصل " : وأما ما يتعدى إلى مفعولين فهو على ضربين ، أحدهمـــا : مـــا يتعدى إلى مفعولين ، ويكون المفعول الأول منهما غير الثاني ، والآخر : أن يتعدى إلى مفعولين ويكون الثاني هو الأول في المعنى .

فأمـــا الضرب الأول فهي أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول وتؤثر فـــيه نحـــو قولك : " أعطى زيد عبد الله درهماً " ، و " كسا محمد جعفراً جُبَّة " ، فهذه الأفعال قد أثرت إعطاء " الدرهم " في "عبد الله " و " كسوة الجبة في جعفر ، ولابـــد أن يكون المفعول الأول فاعلاً بالثاني ، ألا ترى أنك إذا قلت : أعطيت زيداً درهماً ، فزيد فاعل في المعنى ؛ لأنه آخذ الدرهم وكذلك كسوت زيداً جبة ، فزيد هو اللابس للجبة .

ومـــن هذا الباب ما كان يتعدى إلى مفعولين إلا أنه يتعدى إلى الأول بنفسه مـــن غير واسطة ، وإلى الثاني بواسطة حرف الجر ، ثم اتسع فيه فحذف حرف الجر فصار لك فيه وجهان ، وذلك نحو قولك : " اخترت الرجال بكراً " ، وأصله من الرجال .

ومـــن ذلك : سميته بزيد ، وكنيته بأبى بكر ، فإنه يجوز التوسع فيه بحذف حرف الجر بقولك : سميته زيداً وكنيته أبا بكر [١٩١] .

ويتبيـــن مما جاء في " شرح المفصل " أن مسألة تعدى الفعل إلى مفعولين غير حاصلة في الواقع ، فالمفعول الأول للأفعال : " أعطى ، وكسا ، ومنح " ليس فـــي الحقيقة مفعولاً فالمفعول الحقيقي هو الدرهم والجبة والثوب ،أما زيد ومحمد وجعفر فهم المتسلمون لهذه الأشياء : المعطى والكسوة والممنوح .

ونستطيع أن نذهب في الأفعال الأخرى التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وهي : " حسب ، وظن ، وخال ، وعلم ، ورأى ، ووجد ، وزعم " فإذا قلـــت : ظننـــت زيـــداً عالماً فكأن التقدير :ظننت العلم في زيد ، وهكذا في سائر الأفعـــال ، فالمفعول الثاني هو المفعول الحقيقي ، أما المنصوب الأول فهو شيء يبعد المفعولية المباشرة ، وإنما توسع في التعبير فانتصب .

يقول ابن يعيش : " فهذه الأفعال المفعول الثاني من مفعوليها هو الأول في المعنى، ألا ترى أن زيداً هو الأخ في قولك:حسبت زيداً أخاك وكذلك سائرها[١٩٢] ، غير أن النحاة عدّوا هذه الأفعال داخلة على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ أو خـــبر فنصـــبتها ولـــم يلتفـــتوا إلى أن الفعل لا يمكن أن ينصب مفعولين ونصب المفعوليـــن ، كما ورد في كتبهم هو ضرب من التوسع ولا يعقل أن يوقع الفعل على اسمين إيقاعاً واحداً .

أمـــا مـــا ذهبوا إليه من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل وهي : " أعلم ، وأرى ، وأنـــبأ ، ونـــبّأ ، وأخـــبر ، وحدّث " ، فهي تتعدى إلى مفعول واحد هو المفعول الثاني ، أما المفعول الأول فقد انتصب توسعاً ، وذلك بإسقاط حرف الجر ، أما الثالث فهو نعت للمفعول الثاني ، نحو : أعلمت زيداً الخبر صحيحاً .

وفـــي هـــذا يقـــول ابن يعيش : " ... فإذا قلت : أنبأت زيداً خالداً مقيماً ، فالتقدير " عن خالد " ؛ لأن " أنبأت " في معنى " أخبرت " والخبر يقتضى " عن " فـــي المعنى فهو بمنزلة " أمرتك الخير " والمراد بالخير " أن الفعل في كل واحد منهما لا يتعدى إلا بحرف جر ، فإذا ظهر حرف الجر كان الأصل ، وإذا لم يذكر

كان على التقدير وجوده واللفظ به ؛ لأن المعنى عليه ، واللفظ محوج إليه ، وليس ذلـــك كالـــباء ولا كمن في قولك : " ليس زيد بقائم ، وما جاءني من أحد " ؛ لأن اللفظ مستغن عنهما فأدخلوهما زائدتين لضرب من التأكيد ، فإذا لم يذكر لم يكونا في نية الثبوت ، وليس كذلك (عن) في قولك : " أخرت زيداً عن عمرو" ؛ لأن حرف الجر هنا دخل ؛ لأن اللفظ محدود إليه ، فإذا حذفته كان في تقدير الثبوت ؛ إذ لا يصـــح اللفظ إلا به مع أن " عن لم ترد قط إلا بمعنى يحوج الكلام إليه فإذا وجدناها في شيء ، ثم فقدناها منه علمنا أنها مقدرة " (١٩٣) .

ونظرية فيلمور Fillmor الحالة النحوية the case Grammar (١٩٤) ، لا يقصـــد فـــيها المفهوم القديم الذي يتمثل في حركات الإعراب في النحو العربي ، وإنما يقصد بالحالة النحوية مجموعة المفاهيم التي تمكن الدارس من إصدار بعض الأحكام المختلفة عما يدور في تركيب ما ، مثل معرفة من يقوم بالفعل ، ومن يقع علـــيه الحدث ، وما الذي حدث ، ومتى وقع ذلك الحدث ، وأين ، وهل هناك أداة استعملت عند وقوع الحدث ، وغير ذلك ، وهو يقدم أمثلة على ذلك من خلال عدد مـــن الجمل يشعر الدارس لأول وهلة أنها متشابهة الدلالة رغم اختلاف تركيبها ، مثال ذلك الجمل الآتية :

- فتح على الباب بالمفتاح .
- فتح المفتاح الباب .
- انفتح الباب .
- استعمل على المفتاح في فتح الباب .
- المفتاح هو الذي فتح الباب .
- على الذي فتح الباب بالمفتاح (١٩٥) .

ففـــي الجملـــة الأولى نجد أن الفاعل الظاهر هو " على " ، أما في الجملة الثانية فهو " المفتاح " ، وفي الثالثة " الباب " ، إلا أن العلاقة الحقيقة لكل من هذه الأسماء الثلاثة تختلف في كل جملة عن الجملة الأخرى ، ففي الجملة الأولى نرى

أن علـــياً هـــو الفاعل الحقيقي ، وفي الجملة الثانية " المفتاح " هو الأداة التي فتح علـــيّ الباب بها ، أي أن الفاعل الحقيقي أيضاً هو على " لا " المفتاح " ،أما في الجملـــة الثالثة فإن الباب لم يقم بالفتح أي ليس هو الفاعل الحقيقي وإنما وقع عليه الفتح .

ومعـــنى هـــذا أن الأشكال الخارجية للجمل الثلاث لم تؤثر على العلاقات الدلالـــية لهـــا فهناك فاعل من وجهة النظر النحوية ، وهناك فاعل آخر من وجهة الـــنظر الدلالـــية ، أي أن لكل كلمة " حالة " معينة بالنظر إلى علاقات بالكلمات الأخرى في التركيب .

وبناء على ذلك رأى " فيلمور " أن الأمر المهم الذي ينبغي دراسته أولاً هو تلـــك العلاقـــات الدلالية بين الكلمات دون الأشكال الخارجية مادامت لم تؤثر في المعـــنى العمـــيق للجملة ، كما رأى أن هذه العلاقات المعنوية تكون نظاماً ينطبق على جميع اللغات بغض النظر عما إذا كان الفاعل من الناحية الشكلية يسبق الفعل أو يأتي بعده كما في الإنجليزية والعربية .

والأفعال تقتضي كل العناصر الجملية اقتضاءً لازماً ، وهي نوعان :

[أ] نـــوع لا يستعمل ابتداءً إلا مصحوباً بكل العناصر الجملية التي يقتضيها ، فإذا حـــذف عنصر منها صارت الجملة غير صحيحة نحوياً ، وغير دالة على معـــنى يحسن السكوت عليه نحو : اضطره إلى الأمر ، ووصاه به ، ونهاه عنه ، وأمده به ، وداوله بينهم .

[ب] ونوع يجوز معه حذف أحد العنصرين (المفعول به) أو (الجار والمجرور أو الظـــرف) أو هما معاً ، وتظل الجملة صحيحة نحوياً ، لكن المعنى لا يـــبقى علـــى حالة ، بل يتغير . فمما يؤدي فيه حذف الجار والمجرور أو الظـــرف إلى تغير المعنى مع بقاء الجملة صحيحة نحوياً : حده عن الأمر بمعـــنى : صرفه ، فإذا قلت : حده كان المعنى : أقام عليه الحد ، ومثله : أراده علـــى الأمـــر بمعنى حمله ، وأراد الشيء ، وبمعنى شاءه ، ومنه : حاكمـــه إليه وحاكمه ، وقسّمَه بينهم وقَسَمُه ، ورده إليه أو عليه ، ورده ،

وألقـــاه عليه أو إليه ، وألقاه ، وأخذه به أو عليه وأخذه وأنهاه إليه وأنهاه ، وبدـــله بـــه وبدله ، وضربه له أو عليه وضربه . وثمة أفعال يؤدى فيها حـــذف عنصـــر [الجار والمجرور أو الظرف] إلى تغير المعنى ، فنحن نقـــول : أســـلمه إليه بمعنى : دفعه إليه ، أو فوضه فيه ، فإذا قلت : أسلم فلانـــاً كان بمعنى خذله ، فإذا انتهيت إلى القول : أسلم فلان ، كان بمعنى انقـــاد ، أو دخـــل فـــي الإسلام ، ومنه أيضاً : أظهرته عليه بمعنى أعنته ونصـــرته ، أو أطلقـــته عليه ، ثم نقول : أظهرت الشيء بمعنى بينته ، ثم يقـــال : أظهر القوم أي : ساروا في الظهيرة ، ومنه : أوحاه إليه : ألقاه ، وأوحـــى بالشيء : أسرع ، وأوحى القوم : صاحوا . وحذف أحد العناصر الجملية مع هذا النوع من الأفعال يغير المعنى (١٩٦) .

وقد عدّ بعض النحويين التعدية بحروف الجر عامة مساوية لهمزة التعدية ، والتضـــعيف ، مؤسسين على هذه المساواة بعض التجوزات التركيبية ، فالحال لا يـــتقدم على صاحبه المجرور بالإضافة اتفاقاً ، سواء كانت الإضافة محضة نحو قوله تعالى : ﴿ *أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً* ﴾ (١٩٧) .

أم غـــير محضـــة ، نحـــو : جاءني ضارب على مجرداً ؛ لأن الحال تابع وفرعاً لذى الحال ، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه أيضاً ، وإن انجـــر ذو الحال بحرف الجر ، فسيبويه وأكثر البصريين يمنعون أيضاً للعلة المذكـــورة . ونُقِـــل عن ابن كيسان وأبى على وابن برهان الجواز استدلالاً بقوله تعالى : ﴿ *وما أرسلناك إلا كافة للناس* ﴾ (١٩٨) .

[٢] في المركبات الاسمية والإضافية :

يخضـــع الفعل المضارع فيها لمقيدات ولواصق يخلص زمنه بعضها للحال كمـــا يخلص قسماً آخر منها زمنه للاستقبال ، وفي حالة إعراب الفعل المضارع يخضـــع الفعل أيضاً لمقيدات من الأدوات والحروف والمفاعيل شانها شأن الأفعال تخضـــع لتأثير بعض حروف الجر التي تحدد نوع المفعول ، فيخضع كل مفعول لحرف جر معين يحدد وظيفته ، ومن هنا نرى أن الأدوات والحروف بصفة عامة

، وحروف الجر بصفة خاصة لها تأثير في تحديد وظيفة الأسماء وإعراب الأفعال ، ولكـــن الحق أن ما بعد هذه الحروف ليس إلا مفعولاً لما جاء قبله من فعل ، أو مـــا هو في معنى الفعل مما يشتق منه ، وهو في الواقع ليس إلا مفعولاً على هيئة معـــنوية مقـــيدة بمعـــنى الحرف ، إن كان الحرف " على " فهو مفعول في هيئة الاســـتعلاء ، وإن كان " في " فهو مفعول في هيئة الظرفية ، ولقد قالوا في بعض هذه المفاعيل حين تضمن معنى الحرف : مفعول فيه ومفعول له وهكذا .

ويمكـــن ملاحظة هذا أيضاً بالنسبة لحروف الجر ، فجعلها في صنف واحد لـــيس خاضـــعاً فقـــط لكونها تعطى الاسم علامة الجر ، فالإضافة تهبه أيضاً هذه العلامة ، ولكن هذه الحروف لها سياقات متطابقة فهي ملاصقة للاسم أو مفصولة عنه بعناصر معينة .

بالدار / بهذه الدار / في الدار / في هذه الدار ، ولكن الجديد في الأمر هو أن استعمال السياق استعمال شبه مطرد .

ومـــا ســـمي بالتماريـــن البنـــيوية ما هو إلا استعمال واستثمار العلاقات التعويضية ، وتشابه البنى في سياقات لا تتغير ،أو تحدد هذه البنى إن تغيرت .

للخفض أو الجر إذن معنيان :

المعنى الأول : هو معنى المفعولية بالوساطة أو بالأداة ، أو المفعولية غير المباشـــرة -بعـــبارة أخرى - أو المفعولية المقيدة بحرف من حروف المعاني التي يقال لها حروف الخفض أو الجر .

وهـــذه المرتـــبة - مرتبة الخفض نزولٌ عن المرتبة التي يستحقها المفعول حين يكون مطلقاً من القيد المعنوي ، وهي مرتبة النصب .

وهذا شبيه بما يكون في الاسم الذي يقع فيه موقع الإسناد ، ولكنه لا يتجرد لذلك الموضع ، بل يستعين عليه بأداة ، فينزل من مرتبة الرفع إلى مرتبة النصب.

والمركـــب نوعـــان : أولهمـــا اختياري ، ***وثانـــيهما*** إجباري ، فالاختياري يمكن استغناء الاسم الأول عن الثاني وانفصاله عنه كالأمثلة : خاتم ذهب ، وباب

حجـــرة ، ومكـــر الليل ، كل كلمة منها يمكن أن تستعمل غير مضافة في تراكيب أخرى .

أمـــا الإجبارى فلا يمكن استقلال الاسم الأول في الاستعمال بدون ضميمة أخـــرى وهذا ما عبر عنه النحويون بقولهم " أسماء لازمت الإضافة لاحتياجها في فهم معناها " (١٩٩) .

نقول :

– ما في السماء موضع كف سحابا .

– لى مثله عبدا .

– ما في الناس مثله فارساً .

– عليها مثلها زبداً .

وذلك أنك أردت أن تقول :

– لى مثله من العبيد .

– لى ملؤه من الزبد .

– ما في السماء موضع كف من السحاب .

فحذف ذلك تخفيفاً ، كما يحذفه من " عرين " حين قال : عشرون درهماً .

وصـــارت الأســـماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين ، ولم يكن ما بعدها من صفتها ، ولا محمولاً على ما حملت عليه ، فانتصب بملء كف ، ومثله ، كمـــا انتصـــب الدرهم بالعشرين ؛ لأن " مثل " بمنزلة " عشرين " ، والمجرور بمنزلة التنوين ؛ لأنه قد منع الإضافة ، كما منع التنوين (٢٠٠) .

ووجه الشبه بين "عشرين " وما ذكره " سيبويه " يتجلى في أكثر من ناحية :

[أ] " من " مقدرة فيها جميعاً .

[ب] الإضافة غير ممكنة ؛ لأن نون " عشرين " تمنع الإضافة ، والإضافة فـي "موضـع" و " ملء " و " مثل " تمنع الإضافة كذلك ، فالإضافة فيها كنون " عشرين" .

[ج] " درهماً " ليست من صفة " عشرين " ولا مبنية عليها " خبر " ، كذلك "سحابا" و " عبدا " - مثلاً .

[٣] العلاقـة بين التراكيب والأغراض :

اخـتلاف أنماط التعبير يؤدى إلى التحويل في التراكيب والوظائف وتحول الاسم من قسم إلى قسم والمقصود بالأقسام هو الوظائف وليس الفصائل أي أقسام الكلم العربي .

واللغـات المعـروفة كالعربية واللاتينية وغيرهما لا يوجد فيها تحويل بلا علامة ، أي أنه لابد لكل تحويل من أن يشار إليه بحالة إعرابية واضحة .

وقـد أحس اللغويون بالتحويل على نحو لا يقبل جدالاً ، ولكنهم اختلفوا في الإشـارة إليه من جهة المصطلح وأوجه النظر التي تضمنها هذا الجزء من البناء النحوى .

هـناك أفعـال تتعدى بوساطة حرف الجر ، وقد وردت تلك الأفعال عاملة بطـريقة مباشرة ، دونما استعانة بحرف الجر ، ولقد أورد القدامى لها شواهد من القـرآن الكـريم ، واعتمدوا على تقدير بعض الحروف المحذوفة على النظر في الآيـات القرآنـية المناظرة ، فقوله تعالى : ﴿ ***اهدنا الصراط المستقيم*** ﴾ (٢٠١) ثم تقدير حرف الجر هنا بأنه (إلى) اعتماداً على النظر في قوله تعالى :

أ- ﴿ ***وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم*** ﴾ (٢٠٢) .

ب- ﴿ ***ويهديهم إليه صراطا*** ﴾ (٢٠٣) .

كما اعتمدوا على الفعل نفسه من حيث دلالته ، فقوله تعالى : ﴿ ***وترغبون أن تنكحوهن*** ﴾ (٢٠٤) ، " يجوز أن يكون : وترغبون في أن تنكحوهن لجمالهن ،

ويجـــوز أن يكـــون : وترغـــبون في أن تنكحوهن لجمالهن ، ويجوز أن يكون : وترغبون عن نكاحهن لدمامتهن " [٢٠٥] .

ومن هنا فهناك فرق دلالي بين " رغب في " و " رغب عن " ، الأول يعني الرغبة ، والثاني يعني عدم الرغبة .

ولقـــد نظـــر النحاة في فتح همزة " أن " وكسرها ، والدور الذي يمكن أن تؤديـــه ذلـــك في تقدير حرف الجر ، فقوله تعالى : ﴿ *إني أنا ربك* ﴾ [٢٠٦] ، إذا كانـــت الهمـــزة مفتوحة فالباء تقدر ، " والحجة لمن كسرها أنه استأنفها مبتدئاً ، فكسرها،وليس على هذه القراءة موضع من الإعراب ؛ لأنها حرف ناصب" [٢٠٧] ، والآيـــة ﴿ *لا جـــرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون* ﴾ [٢٠٨] في موضع نصب من وجهين :

أحدهما: أن يكون تقديره : كسب ذلك الفعل لهم أنهم في الآخرة هم الأخسرون ، أي كسب ذلك الفعل الخسران في الآخرة ، وهذا قول سيبويه [٢٠٩] .

والثانـــي: أن يكون التقدير : لا صد ولا منع عن أنهم في الآخرة ، فحذف حرف الخفض ،فانتصب بتقديره حذف حرف الخفض ، وهذا قول الكسائي [٢١٠] .

يتضح من النقاط السابقة أن حذف حرف الجر يحول الكلمة من حالة "الجر" إلـــى حالة " المفعولية " وهو لا يقدر في تلك الحال ، ويجب تقديره إذا كان سابقاً لـــ " أن " المصدرية الداخلة على الجملة الفعلية ؛ لأن المصدر في تلك الحالة جار ومجرور .

وباب التمييز المجرور بمن ، ويشمل جميع أفراد العائلة المصطلح عليها " بالتميـــيز المفرد " إلا في حالات مستثناة [٢١١] ، هذا التمييز المجرور بمن يطلق عليه النحاة مصطلح " مفرد " والقاعدة العامة التي تنص على أن التمييز لا يكون إلا مفرداً ، والتي من أجلها سمى النحاة - في باب التمييز - شبه الجملة مفرداً ، قد أهدرت على أيدى النحاة بقاعدة تقرر أن إحدى صور تمييز المفرد الثلاثة أن يأتى مجـــروراً بمـــن ، وإذا لـــم تكن " مِنْ " وما بعدها " شبه جملة " فماذا يكون هذا

التركيب ؟ والحقيقة أن الاستعمال وتنوع الأساليب أدى بالنحاة إلى وضع هذه القواعد متفرقة دون مراعاة نظام شامل تدور في إطاره بحيث تسير القواعد في اتجاه لا تناقض فيه مع قواعد أخرى .

أما عن علاقة حرف الجر بتحويل التركيب وأثره في نقل الوظيفة النحوية ، فقد حدد عبد القاهر الجرجاني علاقات تنشأ بين الفعل والاسم ، وأخرى تنشأ بين الفعل والحرف ، وثالثة تنشأ بين الاسم والحرف والمفاعيل تقع في الجملة الفعلية ، ولكن حرف الجر هو الذي يحدد وظيفة المفعول النحوية ، وهناك علاقة تجاذب بين الفعل وحرف الجر من ناحية وبين المفعول وحرف الجر من ناحية أخرى ، وعلى أساس هذه العلاقة يتحدد نوع المفعول أى أن أحرف الجر تعد مقيدات للمفاعيل داخل الجملة الفعلية وأنها تعقد العلاقات بين الفعل ومجموعة المفاعيل في الجملة الفعلية أو بين المشتقات والمفاعيل أو بين كل ما يشبه الفعل وفيه حدث .

وقد قدم عبد القاهر هذه العلاقات على أنها ظواهر أسلوبية ، وأنه إذا كانت التراكيب لا نهائية فإن الأغراض أيضاً لا نهائية .

يحدد عبد القاهر معاني النحو في [الدلائل] بما ليست هي ، أي بالسلب ، بوصفها " ليست معانى ألفاظ " (٢١٢) الأمر الذي يعني أنها لا تنتمي إلى حيز المعجم ، فيمكن تحقيقها أو تفسيرها ، على حد سواء ، من خلاله . وإذا كان هذا هو تحديدها بالسلب فإن تحديدها بالإيجاب يتمثل في معرفة وجوه وفروق كل أصل من أصول النحو ، أي فروق اختلاف كل أصل من هذه الأصول من حيث نمط علاقته بأنماط علاقات الأصول الأخرى ، هذا بالإضافة إلى معرفة الفروق والإمكانيات العلاقية التي يتوفر عليها كل أصل من هذه الأصول أي الأشكال والتجليات الممكنة لهذا النمط ، يستوى في ذلك المنشيء [المرسل] أو من يتلقى عن هذا المنشيء [المستقبل] على حد سواء .

وإذا كان عبد القاهر يحدد [أصول النحو] بوصفها : أنماط التعلق أو [طرق التعلق] بين الكلم الذي يتشكل من ثلاث مقولات أساسية هي : الاسم

والفعل والحرف والذي يكون ناتج التعلق بينها أن يتعلق بعضها بنفسه كتعلق الاسم بالاسم الذي يكون ناتجه هو :

١- الخبر .

٢- الحال .

٣- التوابع .

٣-١ - الصفة .

٣-٢ - التأكيد .

٣-٣ - عطف البيان .

٣-٤ - البدل .

٣-٥- العطف بحرف .

٤ - الإضافة .

٥- عمل المشتق .

٥-١- الفاعل .

٥-٢- المفعول .

أو يتعلق بعضها ببعض كتعلق الاسم بالفعل الذي ينتج عنه :

١- الفاعل .

٢- المفعول .

٢-١ - المفعول المطلق .

٢-٢ - المفعول به .

٢-٣- المفعول فيه .

٢-٤- المفعول معه .

٢-٥ ـ المفعول له .

٣- النواسخ .

٣-١- اسم كان .

٣-٢ ـ خبر كان .

٤- الحال .

٥- التمييز .

٦- الاستثناء .

أو يتعلق الحرف بالاثنين : الفعل والاسم الذي قد يكون بتوسط الحرف بين الاثنين وهو ما ينتج عنه :

١- التعدية .

٢- المفعول معه .

٣- الاستثناء .

أو يتوسط الحرف بين الاسم والاسم مع تعلقه بالفعل وهو ما ينتج عنه .

١- العطف .

أو يتعلق الحرف بمجموع الجملة وهو ما ينتج عنه :

١- النفى .

٢- الاستفهام

٣- الشرط والجزاء .

٤- النواسخ (٢١٣) .

وإذا كان عبد القاهر يحدد أصول النحو بوصفها هذه الأنماط العلاقية للمقولات الأساسية الثلاثة للكلم ، فإنه يرى أن كل نمط علاقة من هذه الأنماط يفترق عن غيره من الأنماط الأخرى من ناحية ، كما يتوفر هو ذاته على مجموعة

من الإمكانيات العلاقية المختلفة يمكنه التحقق من خلالها ، من ناحية أخرى . هذه الإمكانيات التي يتوفر عليها كل نمط من الأنماط العلاقية المختلفة يمكن وصفها بأنها أساليب مختلفة لتحقق النمط ، ولكن إذا كان الأسلوب هو الضرب من النظم والطريقة فيه (٢١٤) فإن الأساليب المختلفة من حيث الأصل النحوى والطاقة الدلالية تنتمى إلى أنماط مختلفة على نحو يميز بين طاقة كل منها.

وإذا كانت وظيفة الكلام هي الإخبار (٢١٥) لدى عبد القاهر فإن كيفيات تجلى هذا الإخبار تختلف وتتعدد وتتفاوت ، وفقاً لاستثمار هذه الإمكانيات من ناحية والغرض من هذا الإخبار من ناحية ثانية ، أي وفقاً لسياق الإخبار والكفاءة اللغوية للباث بما بين أساليب النمط الواحد من فروق ، مع ملاحظة أن هذه الفروق ينتج عنها تغير الغرض الإخبارى (٢١٦) .

فينبغى على الباحث أن ينظر إلى الفروق ويستثمرها وفقاً لغرضه من الإخبار ، وعليه فإن توخى معانى النحو يعنى إدراك فروق الدلالة بين الأساليب الممكنة واستثمارها في تشكيل النظم ، وتحقيقه وفقاً للغرض ، ذلك أن ما ينتج عن هذه الفروق من مزايا محكوم بغرض الخطاب ، فعبد القاهر يرى : " أن ليست المزية بواجبةٌ لها في أنفسها [الفروق] ، ومن حيث هي على الإطلاق ، ولكن تَعْرِضُ بسبب المعاني بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض ... بل ليس من فضلٍ ومزية إلا بحسب الموضع ، وبحسب المعنى الذي تريد والغرض الذي تَوَمُّ " (٢١٧) ، وما يفرق خطاباً عن خطاب هو درجة استثماره للفروق وفقاً لما يتطلبه الغرض .

يتوفر المستوى النحوى على إمكانيات دلالية بقدر ما يتوفر عليه من إمكانيات علاقية ، أي الإمكانيات التي إذا ما تم استثمارها في سياق أغراض متميزة حققت المزية ، بل إن الأمثلة ذاتها قد تكون محققة للمزية - بمفهوم جزئي بالطبع - في ظل سياق محدد ، يعكسه خطاب ما في موقف ما .

[٣] خاتمة ونتائج

من الأفكار الشائعة أن مهمة النحو هي بحث أواخر الكلمات وكيفية ضبطها وأن ضبط الأواخر يرتبط بالعامل وعمله ، وهذا الفهم الشائع لمهمة النحو لا يتفق مـــع واقع ما في كتبه ، ولا مع تحديد بعض أئمة النحاة تلك المهمة ، ولا مع رأى الدراســـات اللغويـــة الحديـــثة فيها ، فالبحث في الجمل من حيث تأليفها وعلاقات كلماتها بعضها بالآخر ، ثم وسائل التعبير عن هذه العلاقات من أهم مباحث النحو إن لـــم تكـــن أهمها في نظر اللغوي الحديث ، كما هو واقع فعلاً في كتب النحو العربية، وكما فهمه على ذلك بعض أئمة النحاة .

وعلـــى أســـاس هذا الفهم ينبغى بيان كيفية قيام العلاقات بين الكلمات في الجملـــة - ومعـــنى وظائفهـــا النحوية والتعبير عنها شكلياً - وكيف تتحقق معرفة وظيفة الكلمة في جملتها .

والعلاقـــات بين الكلمات في العبارات والجمل تأخذ معناها من سياق الكلام بعناصره التركيبة والدلالية .

ومـــن ملاحظـــة سلوك حرف الجر في التراكيب العربية وما قرره النحاة يمكن تسجيل النتائج الآتية :

[١] تـــؤدى حروف الجر في التراكيب العربية دور القرائن التي يستدل بها على مجموعة من الوظائف النحوية وتعرف بالقرائن المعنوية وتشملها جميعاً ، وهـــي علامـــة سياقية كبرى ، أو قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معـــنوية أخص منها ، وهي قرينة التعدية وتدل على المفعول به ، وقرينة الغائية وتدل على المفعول لأجله ، وقرينة الظرفية وتدل على المفعول به .

[٢] عقد النحاة صلة بين مصطلح حرف الجر وكلٍّ من وظيفته النحوية والتركيبية ، فاصطلحوا عليها بحروف الجر وحروف الإضافة وحروف الصفات .

[٣] أخـــذت بعـــض حروف المعاني دلالتها من معنى الفعل ؛ إذ ليس للحرف كما عـــرفه النحاة معنى في نفسه ، وإنما معناه في غيره وبالأحرى يستمد هذا

المعـــنى من غيره والمقصود بغيره هو قسم آخر من أقسام الكلم ألصق به وهو الفعل .

[٤] لمــا كانــت الهمــزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل ، والجار والمجرور منفصلاً منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ ، وقالوا : هما في محل نصب .

[٥] من فوائد الإضافة المعنوية التخفيف ، التخصيص أو التعريف ، والتوسع في الأساليب .

[٦] من حيث النسبية تجرّ الأسماء على هذا المعنى إما باقترانها بالحروف الجارة أو بالإضافة وتشاركها أيضاً الصفات والضمائر والظروف .

[٧] تتغير صورة الفعل بوسيلتين الزيادة من ناحية في مبناه وعلاقته بحرف الجر مـــن ناحية أخرى في التركيب ؛ إذ يؤدى هذان العنصران إلى تغير الفعل مـــن حالة اللزوم إلى التعدى أو العكس ، فيؤثر ذلك على الدلالة من ناحية والوظائف النحوية من ناحية أخرى .

[٨] هناك توافق في النسق الفكرى لتناول نحاة العربية وصرفييها لظاهرتى زوائد الفعـــل من ناحية ، وحروف الجر من ناحية أخرى ؛ إذ رصدوا لكل منها مجموعـــة من المعاني تؤديها في الاستعمال من ناحية ، كما تؤدى بعضها معاني بعضها الآخر في إطار الاتساع .

[٩] كـــان غـــياب حرف الجر عن بعض المركبات الإضافية التي يمكن أن تؤدي بوجـــود حـــرف الجـــر فـــي استعمالات أخرى سبيلاً لاستعانة النحاة بهذا المركـــب علامـــةً من العلامات التي تميز الأسماء في نحو العربية . وهنا يتحكم العنصر الصوتى المنطوق في العنصر النحوى الدلالي .

[١٠] مـــن سمات القربى بين النصب والجر أن التعدية بحرف الجر قسيم للتعدية بالهمزة والتضعيف .

[١١] لجـــأت العربية في استعمال حروف الجر إلى رخص تركيبية اعتماداً على المعـــنى ، وتـــدل هذه الرخص على أن التراكيب العربية اتسمت بقدر لا بأس به من الحرية المنظمة .

[١٢] يعد حذف المضاف بديلاً أسلوبياً وتعبيرياً يجد المقبولية والفهم عند المتلقى ؛ لأنه عادة في الاستعمال ، ووسيلة من وسائل اللغة في التعبير .

[١٣] التبادل بين النصب والجر هو في ظاهره دليل على قرابة وثيقة بين الحالتين الإعرابيتين ، واعتماداً على أمثلة التبادل الكثيرة ، بينما اعتقد النحويون أن " النصب " كان هو الأصل ، وأن " الجر " قد تفرع عنه ، فالنصب كامن في الجر ، أو أن المجرور مجرور لفظاً ، منصوب محلاً .

[١٤] استعمل مصطلح الجر للتعبير عن ظاهرة الإضافة ، كما أطلق على حرف الجر حرف إضافة مما يدل على أن هناك علاقة بين الظاهرتين الجر والإضافة في الاستعمال .

[١٥] يقوم حرف الجر بوظيفة أساسية في الفصل بين مصطلحى الجر والإضافة ، كما انه يفرق بين الظاهرتين في الاستعمال .

[١٦] تعليل وجود الإعراب في العربية بانعدام التركيب غير مسلم به في إطار دور حرف الجر في التركيب العربي ووظيفته .

[١٧] إن الغاية من وراء أية نظرية لغوية يجب أن تكون الوصول إلى القواعد التي تمكن أصحاب لغة معينة من إنتاج الجمل الصحيحة في تلك اللغة .

[١٨] اتسم نظام النحو المعيارى بالعجز الوصفي فارتبط بالطريقة التي تستعمل بها المعايير الشكلية لإثبات الفصائل والأجناس النحوية .

[١٩] أثبت الاستعمال خطأ المقولات المعيارية في الحدود والتعريفات الخاصة بأقسام الكلم العربية وأبواب النحو العربى ومنها الإضافة وخطأ المعايير التي بنيت عليها التقاسيم وحددت بها الأبواب .

[٢٠] إن توخي معاني النحو يعنى إدراك فروق الدلالة بين الأساليب الممكنة واستثمارها في تشكيل النظم ، وتحقيقه وفقاً للغرض ، وذلك أن ما ينتج عن هذه الفروق من مزايا محكوم بغرض الخطاب .

[٢١] إن ما يفرق خطاباً عن خطاب هو درجة استثماره للفروق ، وفقاً لما يتطلبه الغرض .

[٢٢] يتوفر المستوى النحوى على إمكانيات علاقية ، أي الإمكانيات التي إذا ما تم استثمارها في سياق أغراض متميزة حققت المزية .

[٢٣] الفـــارق بين النظام والخطاب أو إمكانيات النظام ومتغيراته الأسلوبية وبين متحققات الخطاب وخواصه الأسلوبية مهم في معاينة رصد للفروق الدلالية والتركيبية في الأساليب .

[٢٤] إذا كـــان وعى المنشئ للفروق واستثمارها في سياق غرضه هو الذي يحقق المـــزية ، فـــإن وعى المتلقى أيضاً بها وانطلاقه منها هو الذي يمكّنه من معاينة أمن اللبس .

[٢٥] الوظـــيفة هي معنى الشكل الذي يدل عليها ، فلا يتجاوز علم النحو ذلك إلى الربط بين الوظيفة وبين ما يحدثه العامل .

[٢٦] فـــي داخل الجملة العربية علاقات سياقية نحوية تنشأ بين المعاني الوظيفية الـــنحوية دون اللجـــوء إلى أداة ؛ لأنّ كل علامة منها علاقة وثيقة ، أشبه بعلاقة الشيء نفسه .

[٢٧] حـــذف حـــرف الجـــر ظاهرة عامة وشائعة في العربية ، فتطور المركب الإضافي عن مركب الجر هو أحد صورها وحذف حرف الجر من الجملة الفعلـــية التي يتعدى فعلها للمفعول هو صورة أخرى ، كما أن حذف الفعل من أسلوب القسم ، وإبدال الواو بالباء يعد صورة ثالثة من هذا الحذف .

[٢٨] اكتسبت حروف الجر مصطلحات استمدت من مسالك الحروف في التراكيب وسُـــمّيت حـــروف الجر ؛ لأنها تجرُ ما بعدها من الأسماء ، أي تخفضُهُ ، وتسمى " حروف الخفض " أيضاً ، لذلك وتُسمى أيضاً " حروف الإضافة " ؛ لأنهـــا تُضـــيف معانـــي الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ، وذلك أن من الأفعال ما لا يقوى على الوصول إلى المفعول به ، فقوّوه بهذه الحروف .

[٢٩] الأصل في القسم أن يتم بحرف الجر ، لكن الأداة كثيرة الحذف وينوب عنها " هـــا " وهمـــزة الاســـتفهام ، وهذا لون من التطور في استعمال الأسلوب كالإضافة والمنصوبات على نزع الخافض والفضلات أي المفاعيل ، وهي

جميعاً ظواهر لغوية في الاستعمال تثبت دور حرف الجر في تغير الوظيفة من ناحية وتطور التركيب من ناحية ثانية وتغير الأسلوب من ناحية ثالثة .

[٣٠] يخضع التقعيد للجمل والتراكيب لنظامٍ صارم تتحدد فيه العناصر ، ومن ثم أمكن تصنيفها ، أما الأساليب فتتسم بخضوعها للاختيار وأحياناً الحذف ، ولذا فالغالب عليها التنوع وإن حاول اللغويون وضع قوانين تقريبية للاختيار .

[٣١] حروف الجر التي تقتضيها الأفعال نوعان : حروف جر لا يمكن استبدال أخرى بها ، فالفعل لا يستعمل إلا معها ، وحروف جر يمكن استبدال أخرى بها في سياق الكلام .

[٣٢] تعاقب حروف الجر واقتضاء الفعل للحرف ظاهرة لها شواهد كثيرة في العربية والنحاة يطلقون عليها مصطلحات متعددة أهمها : التعاقب ، والتضمين ، والاتساع في أحد معانيه ، ونيابة حرف الجر مناب آخر أو إقامته مقامه .

[٣٣] استعمل عبد القاهر الجرجاني مصطلح [المزية] يعنى به الفوارق التركيبية والدلالية في الاستعمال نتيجة ثبوت أو حذف بعض عناصر التركيب ومنها حرف الجر .

[٣٤] رأى التحويليون أن التأليف يكون عدداً لا متناهياً من التراكيب وأضاف عبد القاهر أن الأغراض غير متناهية أيضاً وبهذا تتنوع الأساليب .

[٣٥] تمثل ظاهرة التعاقب تطبيقاً لبيان دور حرف الجر في تحويل التراكيب وتغيير هيئاتها ووظائفها النحوية .

[٣٦] أدى التوسع فى استعمال حروف الجر مع الأفعال إلى زيادة الأفعال المتعدية عن نظيرتها اللازمة .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

[١] سورة المائدة : الآية ٦ .

[٢] ابن جني : الخصائص ٢٧٣/٢ تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٢- ١٩٥٦م .

[٣] السابق : ٢٨٠/٢ .

[٤] ابـــن هشـــام : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١٨٨/٢ ، دار إحياء الكتب العربية القاهرة ، وانظر المقارنة التي عقدها الدكتور نهاد الموسى في كتابه "نظرية النحو العربية في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث " بين آراء العالم اللغوي الأمريكي الشهير تشومسكي وبعض الآراء النحوية المفردة في النحو العربي تحت عنوان " ما ينحصر وما لا ينحصر " ص ٥٣ -٥٦ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٠م .

[٥] عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز : ص ٦٩ ، دار مصر ١٣٥٧هـ .

[٦] انظـــر ديوان امرئ القيس : ص ٣٧٣ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٥ ، دار المعارف ، ١٩٨٤م .

[٧] السيوطي : همع الهوامع ٤٦/٢ ، ط دار المعرفة بيروت .

[٨] د. عبد القادر الفاسي الفهري : البناء الموازي ، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة ، ص ٢٧ ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، ط١ ، ١٩٩٠م .

[٩] Chosky. N,Knowledge of Language, prdeger publications, New York, ١٩٨٦ .

[١٠] الزمخشري : أساس البلاغة ٥٤٤/٢ ، ط٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٥م .

[١١] السابق ٥٢٢/٢ .

[١٢] السابق ٤٣٩/٢ .

[١٣] السابق ٣٣٦/٢ .

[١٤] السابق ٢/٨٥ .

[١٥] ابن هشام : شذور الذهب : ص ٣٥٤ - ٣٥٥ ، تحقيق محمد محيي الدين ، القاهرة ، د.ت .

[١٦] سورة فاطر : الآية ٢ .

[١٧] سورة الأعراف : الآية ٣ .

[١٨] سورة المائدة : الاية ١٩ .

[١٩] سورة ق : الآية ٣٠ .

[٢٠] سورة الأعراف : الآية ٥٣ .

[٢١] الجرجاني : المقتصد في شرح الإيضاح ، ص ٨٢٤ .

[٢٢] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٣/١١ ، تحقيق طه الزيني ، طبعة صبيح .

[٢٣] المبرد : المقتضب : ص ١٨٣ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ، ١٣٨٥هـ - ١٣٨٨هـ .

[٢٤] سورة البقرة : الآية ١٠٥ .

[٢٥] المبرد : المقتضب : ٤/١٣٧ ، وبيت الشعر لأبي ذؤيب ، كما في مجاز القرآن لأبي عبيدة : ١/٣٣٦ ، تحقيق محمد فؤاد سزكين ، السعادة ١٩٥٤م .

[٢٦] سورة الذاريات : الآية ٥٧ .

[٢٧] سورة الأعراف : الآية ٨٠ .

[٢٨] الزمخشري: الكشاف ١/٣٣٤ ، طبعة مصطفى محمد ، القاهرة ١٣٠٨هـ.

[٢٩] سورة الزمر : الآية ٣٦ .

[٣٠] سيبويه : الكتاب ٢/٣٠٧ ، ٣٠٨ .

[٣١] ابن يعيش : شرح المفصل : ٢/١٤٤ ، ١٤٥ .

[٣٢] سورة الإسراء : الآية ٩٦ .

[٣٣] سيبويه : الكتاب ٤٨/١ .

[٣٤] ابن جنى : سر الصناعة : ١٥٢/١ ، تحقيق مصطفى السقا وآخرون ، ط١ ، الحلبى ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م .

[٣٥] سيبويه : الكتاب ٣٠٧/٢ ، ٣٠٨ ، وديوان سحيم ، ص ١٦ ، تحقيق عبد العزيز الميمنى ، ط دار الكتب المصرية ١٣٩٦هـ - ١٩٥٠م .

[٣٦] الطبرى : تفسير الطبرى ٤٠٤/١ ، تحقيق محمود محمد شاكر ، ط دار المعارف ١٩٦٩م .

[٣٧] ابن جنى : سر الصناعة : ١٥٣/١ .

[٣٨] سيبويه : الكتاب ٣٥٣/١ .

[٣٩] سورة الأنفال : الآية ٦٤ .

[٤٠] سورة يونس : الآية ٢٧ .

[٤١] سورة الشورى : الآية ٤٠ ، وابن يعيش : شرح المفصل ١١٥/٢ .

[٤٢] شرح ابن عقيل : ١٧٩/١ ، ١٨٠ .

[٤٣] ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ص ٤٧ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، السعادة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٩م .

[٤٤] أبو حيان : البحر المحيط : ١٣١/٢ ، ط المملكة العربية السعودية .

★ الشورى !!

[٤٥] سورة النساء : الآية ٤٥ .

[٤٦] سورة النساء : الآية ٤٥ .

[٤٧] سورة البقرة : الآية ١٩٥ .

[٤٨] سورة مريم : الآية ٢٥ .

[٤٩] سورة ص : الآية ٣٣ .

[٥٠] سورة القصص : الآية ١٣ .

[٥١] ابـــن جماعة : شرح الشافية ص ٢٣ ، المطبعة العامرة ١٣١٠هـــ ، أحمد رشدى : أساس بناء الأفعال : ص ٦٩ ، مطبعة دار الخلافة ١٢٥٠هـــ .

[٥٢] سيبويه : الكتاب ٤٩٨/٣ .

[٥٣] ابن يعيش : شرح المفصل ٣٤/٨ .

[٥٤] languacker, Ronald : Language and Its Structure, P.١٣٢ . Harcourt Brace & World, ١٩٦٨.

[٥٥] سيبويه : الكتاب ٣٢/١ – ٣٤ .

[٥٦] د/ عبده الراجحى : النحو العربي والدرس الحديث ، ص ١٥٤ وما بعدها ، الإسكندرية ١٩٧٧م .

[٥٧] انظر الزركشى : البرهان في علوم القرآن ٧٠/٣ – ٧٢ ، تحقيق محمد أبو الفضـــل إبراهـــيم ، الحلـــبى ، ١٣٧٦هـــ – ١٩٥٧م ، وابن يعيش : شرح المفصـــل ١٢٨/٨ ، هذا والمصطلح السادس من المصطلحات التي تدول في الـــدرس اللغـــوي الحديث ، وقد سوى د/ عبده الراجحى بينه وبين الزيادة والإقحـــام يدرس تحت مناظره الإنجليزى inserion . انظر : النحو العربي ص ١٥٤ .

[٥٨] ابن هشام : المغنى : ٤٤٠/٢ .

[٥٩] سيبويه : الكتاب ٣٩٢/١ .

[٦٠] السابق : ٣٩٣/١ .

[٦١] السيرافي شرح أبيات سيبويه : ٣٩٢/١ تحقيق محمد علي الريح هاشم الفجالة الجديدة ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .

[٦٢] سيبويه : الكتاب ٢٢٥/٤ .

[٦٣] السابق : ٦٨/١ ، ٣١٥/٢ ، ٣١٦ ، ٢٢٥/٤ . وابن يعيش : شرح المفصل ١٣٨/٨ .

[٦٤] سورة الأحقاف : الآية ٤٦ .

[٦٥] سورة الأنعام : الآية ٣٤ .

[٦٦] سورة البقرة : الآية ٢٧٠ .

[٦٧] سورة الكهف : الآية ٣١ .

[٦٨] سورة آل عمران : الآية ٨١ .

[٦٩] سورة النور : الآية ٤٣ .

[٧٠] سورة البقرة : الآية ١٠٥ .

[٧١] أخرجه البخارى في صحيحه في كتاب اللباس ٣٨٢/١٠ .

[٧٢] أبو على القالى :الأمالى ٧٣/٢ ، وانظر شواهد الإيضاح ص ٣٦ .

[٧٣] الرضـــى : الشافية الكافية ، هامش ص ٧٩٩ ، وذكره العينى ٢٧٥/٣ ولم ينسبه .

[٧٤] سورة الأحقاف : الآية ٤٦ .

[٧٥] سورة الأنعام : الآية ٣٤ .

[٧٦] أبو حيان : البحر المحيط ١١٢/٤ ، ٦٨/٨ .

[٧٧] السيوطى : الهمع ٣٥/٢ .

[٧٨] الأشمونى : ٢١٢/٢ .

[٧٩] سورة المائدة : الآية ٤ .

[٨٠] ابن يعيش : شرح المفصل ١٠/٨ .

[٨١] سورة البقرة : الآية ١٠٥ .

[٨٢] المبرد : المقتضب ٥٢/٤ ، وأبوحيان : البحر المحيط : ٣٤٠/١ .

[٨٣] سورة آل عمران : الآية ٨١ .

[٨٤] سورة البقرة : الآية ١٠٦ .

[٨٥] البحر المحيط : ٥١٢/٢ ، ٣٩٢ ، والزمخشري : الكشاف ٣٩٢/٢ .

[٨٦] ابن هشام : المغنى ١٧/٢ ، السيوطى : الهمع ٣٥/٢ .

[٨٧] سورة الأنبياء : الآية ٢٤ .

[٨٨] الشيخ خالد الأزهرى :شرح التصريح ١٠/٢ .

[٨٩] سورة البقرة : الآية ١٠٦ .

[٩٠] أبو البقاء العكبرى : إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ٥٧/١ ، مطبعة التقدم العلمية ، القاهرة ١٣٤٧هـ .

[٩١] سورة الإسراء : الآية ١١٠ .

[٩٢] سورة الأعراف : الآية ٧٣ ، وانظر ابن هشام : المغنى : ١٧/٢ ، وأبو البقاء : ٢٧٨/١ ، والبحر المحيط : ٣٢٨/٤ ، والكشاف : ٥٥٦/١ .

[٩٣] المغنى : ١٧/٢ .

[٩٤] سورة الأنعام : الآية ٣٨ .

[٩٥] أبو البقاء العكبرى :إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب : ٢٤١/١.

[٩٦] سورة النساء : الآية ١١٣ .

[٩٧] أبو حيان : البحر المحيط ٣٤٦/٣ ، وأبو البقاء : ١٩٤/١ .

[٩٨] خالد الأزهرى : التصريح ٩/٢ .

[٩٩] سيبويه : الكتاب : ٤٩٨/٣ .

[١٠٠]ابن جنى : سر صناعة الإعراب ١٤٩/١ .

[١٠١]عبد السلام محمد هارون : الأساليب الإنشائية في النحو العربي ١ ١٦٤ ، ١٦٥ ، الخانجى بالقاهرة ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

[١٠٢]ابن هشام : المغنى ١٧٤/٢ .

[١٠٣]سورة النمل : الآية ٢١ .

[١٠٤]سورة آل عمران : الآية ١٥٢ .

[١٠٥]سورة الحشر : الآية ١٢ .

[١٠٦]سورة مريم : الآية ٧١ .

[١٠٧]ابن القيم : الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ص ٧٧ .

[١٠٨]د/ عبد القادر حسين : أثر النحاة في البحث البلاغي : ص ٧١ ، ٧٢ ، دار نهضة مصر بالفجالة ، ١٩٧٥م .

[١٠٩]الزمخشـــرى : المفصل في علم العربية ص ٢٨٣ ، بيروت ، د.ت . وابن يعـــيش : شـــرح المفصـــل ٧/٨ ، والرضى : شرح الكافية : ٣١٩/٢ ، ط القاهرة ١٣١٠هـــ .

[١١٠]الر ضى: شرح الكافية ٣١٩/٢ .

[١١١]السيوطى : همع الهوامع ١٩/٢ .

[١١٢]ابن جنى : الخصائص ٣١٢/٢ .

[١١٣]ابن هشام : شذور الذهب : ص ٣٥٥ .

[١١٤]ابن يعيش : شرح المفصل ٢٢/٨ .

[١١٥]الفارسى : الإيضاح العضدى ، ص ١٧١ ، تحقيق د/ حسن شاذلى فرهود ، القاهرة ١٩٦٩م .

[١١٦]السيوطى : الأشباه والنظائر ٢٥٧/٣ ، بيروت ١٩٨٤م .

[١١٧]سيبويه : الكتاب ٤١٧/٢ .

[١١٨]الزجاجى : حروف المعانى، تحقيق د/ على توفيق الحمد ص ١٧ ، بيروت إربد ١٩٨٦م .

[١١٩]السيوطى : الأشباه والنظائر ١٦/٢ .

[١٢٠]د/ أحمـــد محمـــد قدّور : مبادئ اللسانيات ص ٢٣٠ ، ٢٣١ ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٩٩٩م .

[١٢١]د/ محمـــد حماســـة عـــبد اللطيف : النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى ص ١٦٢ ، دار الشروق ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٠ م.

[١٢٢] R.A. clare, English as a foreign Language, its constituants Grammatical problems, P. 164, third Eddition London George Allen & Unwim , Boston Sydney .

[١٢٣]د/ حســـن ظاظـــا : اللســـان والإنسان ص ١١٧ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١م .

[١٢٤] The new method English dictionary, By Michael philip Longmans 4th adition 1970 ,

[١٢٥]ابن يعيش : شرح المفصل ٥١/٨ .

[١٢٦]سورة الفرقان : الآية ٤١ .

[١٢٧]ابن يعيش : شرح المفصل ٥١/٨ .

[١٢٨]سيبويه : الكتاب ٤٧٥/١ .

[١٢٩]الزمخشـــرى : أســـاس البلاغة ٣٠٧/١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٥م .

[١٣٠]السابق ٤٤١/١ .

[١٣١]السابق : ٤٤/٢ .

[١٣٢]السابق : ٥٠٨/١ .

[١٣٣] السابق : ١٩٤/١ .

[١٣٤]ابن جنى : الخصائص ٣٠٨/٢ ، وابن يعيش : شرح المفصل : ١٥/٨ .

[١٣٥]الرضى : شرح الكافية ٣٤٥/٢ .

[١٣٦]الزمخشرى : أساس البلاغة ١٥٩/١ .

[١٣٧]السابق : ٥٣/٢ .

[١٣٨] السابق : ٣٢٤/١ .

[١٣٩]السابق : ١٠٢/١ .

[١٤٠]السابق : ٢١/١ .

[١٤١]السابق : ٢٤٩/١ .

[١٤٢] الزمخشرى : أساس البلاغة ٥٩/١ .

[١٤٣]السابق : ١٨١/١ .

[١٤٤]السابق : ٥١٣/١ .

[١٤٥]السابق : ٢٣٩ .

[١٤٦] السابق : ٥١/١ .

[١٤٧]السابق : ٥٩/٢ .

[١٤٨]السابق : ٢٤٥/٢ .

[١٤٩]السابق : ٢٩٦/٢ .

[١٥٠]السابق : ٢٣٣/١ .

[١٥١] السابق : ٣٣٢/١ .

[١٥٢]السابق : ١/ ٢٤٧ .

[١٥٣]السابق : ٦٥/١ .

[١٥٤]السابق : ٢٥٣/١ .

[١٥٥]السابق : ١٤٠/١ .

[١٥٦]السابق : ٢٣/١ .

[١٥٧]السابق : ٢٣/١ .

[١٥٨]السابق : ٤٤٧/١ .

[١٥٩]الزمخشرى : أساس البلاغة ٢٧٥/١ .

[١٦٠]السابق : ٢٦٦/١ .

[١٦١]السابق : ٣٥١/١ .

[١٦٢]السابق : ١٤١/١ .

[١٦٣]السابق : ٤٣/١ .

[١٦٤]السابق : ٢٦/١ .

[١٦٥]السابق : ٢٦١/١ .

[١٦٦]السابق : ٢٣/١ .

[١٦٧]السابق : ٨٧/١ .

[١٦٨]السابق : ٢٥٩/١ .

[١٦٩]السابق : ٣٦١/١ .

[١٧٠]السابق : ٤٧١/١ .

[١٧١]السابق : ٢٤٣/١ .

[١٧٢]السابق : ٢٣٢/١ .

[١٧٣]السابق : ١٩٤/١ .

[١٧٤]السابق : ٤٣/١ .

[١٧٥]الزمخشرى : أساس البلاغة : ٦٠/١ .

[١٧٦]السابق : ٢٧٢/١ .

[١٧٧]السابق : ١/ ٤٩٠ .

[١٧٨]السابق : ١/ ٣٣ .

[١٧٩]السابق : ١/ ١٣٨ .

[١٨٠]السابق : ١/ ٤١٣ .

[١٨١]السابق : ١/ ٢٣٦ .

[١٨٢]السابق : ١/ ٢٤٦ .

[١٨٣]السابق : ١/ ٢٤٩ .

[١٨٤]السابق : ١/ ١٠٣ .

[١٨٥]السابق : ١/ ١٢٥ .

[١٨٦]السابق : ١/ ٢٨٦ .

[١٨٧]السابق : ١/ ٤٥٥ .

[١٨٨]أبو إسحاق الشاطبى : الموافقات ١١٥/٤ ، ١١٦ ، المطبعة الرحمانية بمصر .

[١٨٩]سيبويه : الكتاب ٢١٢/١ .

[١٩٠]ابن يعيش : شرح المفصل ٦٣/٧ .

[١٩١]السابق والصفحة نفسها .

[١٩٢]السابق : ٦٤/٧ .

[١٩٣]السابق : ٦٧/٧ .

[١٩٤]انظر جون ليزنز : نظرية تشومسكى اللغوية : ص ١٦٩ - ١٧٦ ، ترجمة د/ حلمى خليل ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٠م .

[١٩٥]نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ص ٣٠٨ ، سلسلة عالم المعرفة رقم [٩] ، ط ١٩٧٨م .

Crystal, D, Linguistics, P.236, penguin Books, London , ١٩٧٤.

[١٩٦]د/ محمود أحمد نحلة : صور تأليف الكلام عند ابن هشام ص ١١٨-١١٩ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٤م .

[١٩٧]سورة النحل : الآية ١٢٣ .

[١٩٨]سورة سبأ : الآية ٢٨ .

[١٩٩]السيوطى : همع الهوامع ٤٩/٢ .

[٢٠٠]سيبويه : الكتاب ١٧٢/٢ .

[٢٠١]سورة الفاتحة : الآية ٥ .

[٢٠٢]سورة الشورى : الآية ٥٢ .

[٢٠٣]سورة النساء : الآية ١٧٥ .

[٢٠٤]سورة النساء : الآية ١٢٧ .

[٢٠٥]الزجاج : إعراب القرآن ١٧٥/١ ، تحقيق إبراهيم الأبيارى ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .

[٢٠٦]سورة طه : الآية ١٢ .

[٢٠٧]ابـن خالويـه : الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٤٠ ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧١م .

[٢٠٨]سورة النحل : الآيية ١٠٩ .

[٢٠٩]سيبويه : الكتاب : ٤٦٩/١ .

[٢١٠]ابـن الأنبارى : البيان في غريب إعراب القرآن ، ١٠/١-١١ ، تحقيق طه عـبد الحميد طه ، اللجنة العامة للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م .

[٢١١]على بن سليمان الحيدرة اليمنى : كشف المشكل في النحو ٤٩١/١-٤٩٢ ، خـالد الأزهـرى : شرح التصريح على التوضيح ٣٩٨/١ ، مطبعة عيسى

الـــبابى الحلـــبى وحاشـــية الصبان على شرح الأشمونى ١٩٦/٢ ـ ١٩٨ ، منشورات الرضى ـ دار الهدى .

[٢١٢]عـــبد القاهر الجرجانى : دلائل الإعجاز ص ٤٥٢ ، قرأه وعلق عليه أحمد محمد شاكر ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ١٩٨٤م .

[٢١٣]السابق : المدخل ص ٣-١١ .

[٢١٤] السابق : ص ٤٦٨-٤٦٩ .

[٢١٥]السابق : ص ٤/٢ ، ص ٥٣٠ .

[٢١٦]السابق : ٨١-٨٢ .

[٢١٧]السابق : ص ٨٧ .

الفهرست

رقم الإيداع: ١٥٥٤٦ / ٢٠٠١